

# التطور الوزاري في مصر المملوكية

الدكتور / حمود بن محمد النجدي

قسم التاريخ - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

## مدخل :

الوزارة وظيفة ضرورية للملك فهي من ضروريات الحكم والإدارة في أي مجتمع تجمعه وحدة إدارية وسياسية ، وهي وإن لم توجد في المجتمع الإسلامي بمسماها الذي عرفت به في بداية العصر العباسي إلا أن وظيفتها كانت موجودة وقائمة قبل ذلك ، وقبل أن يضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أسس الدولة الإسلامية ولبناتها الأولى . واستمرت بعد ذلك لتأخذ الصفة الرسمية والاسم الذي عرفت به منذ السنوات الأولى لقيام الدولة العباسية ولتستمر في مختلف أنظمة الحكم الإسلامي ومن بينها نظام الحكم المملوكي الذي ورثها نظاماً ووظيفة كغيرها من أنظمة الحكم الإسلامية .

ويعد منصب الوزارة من المناصب المهمة في أي دولة وعليه تقوم سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، أو على الأقل تتأثر تأثراً كبيراً بهذا المنصب وتعتمد عليه بترتيب كثير من أوضاعها وعلاج مشكلاتها متى ما ارتفعت منزلة الوزراء وكفايتهم في إدارة شؤون الدولة ، ومتى ما اتسعت خبراتهم وثقافتهم ومعرفتهم بالأدب والعلوم.

يقول ابن خلدون موضعاً أهمية الوزارة وتأثير الوزراء :

« إن السلطان في نفسه ضعيف يحمل أمراً ثقيلاً فلا بد له من الاستعانة بأبناء جنسه وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر مهنة فما ظنك بسياسة نوعه، ومن استرعه الله من خلقه وعباده »

ويقول في موضع آخر عن الوزارة أنها:

« أم الخطط السلطانية والرتب المملوكية لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة ، فطبيعة عمل الوزير أن يعاون الخليفة في شتى الأمور ، وهي بهذا الشمول تفوق

المناصب الأخرى التي تخصصت كل منها بعمل معين كالكتابة والحجابه  
والجباية»<sup>(١)</sup>

ولم يفت على المصادر المملوكية ومؤرخي العصر المملوكي الإشارة إلى  
هذه الأهمية حيث يقول ابن فضل الله العمري<sup>(٢)</sup> عن الوزارة :

« أعلى الوظائف وأسناها بعد السلطنة ، وصاحبها هو باب الملك المقصود  
ولسانه الناطق ويده الباسطه »  
ويقول القلقشندي<sup>(٣)</sup>:

« وأجل الوظائف ، وأرفعها مرتبة في الحقيقة »

أما المقرئزي<sup>(٤)</sup> فيقول:

« وأجل رتب أرباب الأقالام لأن متوليها ثاني السلطان إذا أنصف وعرف حقه. »

أما لفظة وزير فهي رغم وجودها في القرآن الكريم إلا أنها لم تستعمل في  
بداية عهد الدولة الإسلامية، لأن منصب الوزارة لم تتحدد معالمه وتشكل خطوطه  
الرئيسية إلا بعد ذلك، حيث كان معناه استعانة الخليفة أو السلطان أو الأمير بما يشد  
من أزره ويعاونه في الحكم<sup>(٥)</sup>. أما وقد اتضحت تلك المعالم، وعرفت طبيعة  
المهمة التي يقوم بها أطلق عليه لفظ وزير ليصبح للوزارة والوزراء النفوذ والمكانة  
اللائقين ويعلو شأن الوزراء وترتفع منزلتهم ، وتكون لهم حرية التصرف في أمور  
الدولة وشؤونها<sup>(٦)</sup>.

أما في مصر فإن الوزارة كوظيفة لم تعرف إلا في عهد الأخشيدين حيث عدّ  
صاحبها على رأس السلطة الإدارية ، وكان له من النفوذ وحرية التصرف في العديد  
من المهام والاختصاصات الموكلة إليه ما جعله من أبرز رجال الدولة ، ومن كبار  
أهل المناصب بها<sup>(٧)</sup>، أما في العهد الفاطمي فقد بلغت الوزارة مكانة رفيعة ومنزلة

عالية - لم تبلغها من قبل - وجعلت في يد متوليها تدبير أمور الدولة بل والتحكم بها ، الأمر الذي جعلها هدفاً لكثير من المتنافسين والمتنازعين الذين كان همهم الوصول إلى الوزارة مهما كلفهم الأمر من تضحيات ، ويكفي أنه بسبب ذلك التنافس أصبح منصب الوزارة من أبرز الأسباب التي أدت إلى زوال الفاطميين وسقوط دولتهم.

ولقد تنبه الأيوبيون إلى هذا منذ قيام دولتهم على أنقاض الدولة الفاطمية ، فاستحدثوا بعضاً من الوظائف والمناصب التي كانت نتیجتها إضعاف شأن الوزارة، وانحسار أهميتها ، والحد من نفوذ متوليها الذي أصبح أحد موظفي الدولة الموكل إليهم مهام معروفة ومحددة لا يتجاوزها إلا بأمر من السلطان وبتكليف منه <sup>(٨)</sup>.

كذلك اتجه الأيوبيون للحد من خطر الوزارة ونفوذ الوزير إلى وزارة العلماء نظراً لما عرف عنهم من نقاء السريرة وطهارة الذمة وحسن السيرة والتفقه في الدين ومعرفة العلوم ، فكان لهم تبعاً لذلك المكانة العليا والمنزلة الرفيعة في الدولة <sup>(٩)</sup>.

والوزارة بهذا وإن فقدت النفوذ وقوة التأثير إلا أنها لم تفقد هيبتها وضرورتها.

### الوزارة في التنظيم الإداري المملوكي:

لم تشهد الوزارة مع بداية حكم المماليك وقيام دولتهم في مصر تغيراً عما كانت عليه زمن الأيوبيين ، ويمكن القول بكل اطمئنان أن سياسة سلاطين المماليك في بداية العهد المملوكي الأول ( دولة المماليك البحرية ) هي طبق الأصل لسياسة سلاطين الأيوبيين إذ إن استمرار وظيفة النيابة <sup>(١٠)</sup> والحد من مهام واختصاصات الوزير ، وإسناد منصب الوزارة إلى العلماء هو مسار عليه سلاطين المماليك تجاه الوزارة والوزراء.

ولكن هل استمر هذا الاتجاه وتلك السياسة ؟ المصادر التاريخية المملوكية لاتذهب إلى ذلك خصوصاً بعد منتصف العهد المملوكي الأول إذ تذكر تلك المصادر صراحة تلاشي أمر الوزارة ونفوذها ، وضعف نفوذ الوزير حتى أنه أصبح موظفًا مهمته النظر في بعض جهات الإيراد في الدولة - وليس كلها - لايتعدى إلى الحديث عن غيرها ، وليس له التصرف في مجال آخر .

وابن فضل الله العمري المتوفى سنة ٧٤٩هـ / ١٣٤٩هـ ، وأحد كبار موظفي الدولة ممن شاهد وشارك في أحداثها وأوضاعها يوضح هذا الأمر ، ويذكر أسبابه عندما قال : « وربها ثاني السلطان لو أنصف وعرف حقه لكنها لما حدثت عليها النيابة تأخرت وقعد بها مكانها حتى صار المتحدث فيها كناظر المال لايتعدى الحديث فيه ولا يتسع له في التصرف مجال ، ولا تمتد يده في الولاية والعزل لتَطْلُع السلطان إلى الإحاطة بجزئيات الأحوال »<sup>(١١)</sup> ، والعمري وهو يتحدث عن الوزارة إنما يتحدث عنها من خلال معاشته ومشاركته في التنظيم الإداري لدولة المماليك ، وبالتحديد في فترة حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون<sup>(١٢)</sup> الثالثة (٧٠٩ / ٧٤١هـ / ١٣٠٩ / ١٣٤١م) تلك الفترة التي شهدت جملة من التطورات الإدارية والتنظيمية وعلى رأسها إلغاء وظيفتي النيابة والوزارة في الدولة سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م<sup>(١٣)</sup> .

وكما أشار العمري وغيره من مؤرخي الفترة فإن وجود منصب النيابة ووظيفتها ، قبل عهد الناصر محمد بن قلاوون كان له أثر في إضعاف شأن الوزارة ، والحد من نفوذ الوزراء ، وأضيف أن وجود منصب ناظر الخاص<sup>(١٤)</sup> في فترة الناصر محمد قد أدى إلى إلغائهما معاً ، وإن كان هذا الإلغاء مؤقتاً إلا أنه قد ترك أثره الواضح عليهما فيما بعد بحيث انتهى أمر النيابة إلى الضعف ومن ثم الاضمحلال ، وانتهى أمر الوزارة بعد إلغائها إلى توزيع مهام واختصاصات الوزير

بين ثلاثة من كبار موظفي الدولة ، ثم بعد إعادتها إلى تقليص اختصاصات الوزير إلى الحد الأدنى لتشمل جزءاً يسيراً من المهام المالية التي كان يتولاها سابقاً .

يقول القلقشندي<sup>(١٥)</sup> عن الوضع الأول:

« وصار ما كان يتحدث فيه الوزير منقسماً إلى ثلاثة : ناظر المال ومعه شاد الدواوين لتحصيل المال وصرف النفقات ، وناظر الخاص لتدبير الأمور العامة وتعيين المباشرين ، وكاتب السر للتوقيع في دار العدل مما كان يقع فيه الوزير مشاورة واستقلالاً».

أما عن الوضع الثاني فيقول السبكي<sup>(١٦)</sup>:

« وهو اليوم اسم لمن ينظر في المكوس وغيرها من الأموال التي ترفع إلى السلطان وبيت المال ، ومن حقه بذل النصيحة للملك» .

والمكوس مصطلح أطلق في العصر المملوكي على جهات الإيراد غير الثابتة كعمليات البيع والشراء أو تلك الرسوم الطارئة التي تفرضها الدولة على الخدمات أو الحرف والمشتغلين بها ونحو ذلك<sup>(١٧)</sup>، فهي لا تشمل جميع جهات الإيراد في الدولة ، ولا كافة متحصلاتها المالية ، وهذا التحديد للمهمة التي يقوم بها الوزير إنما هو تقليص لنفوذه وإضعاف لشأن الوزارة في الفترة بين نهاية عهد الناصر محمد بن قلاوون ونهاية العهد المملوكي الأول أي بين سنتي ٧٤١هـ - ٧٨٤هـ / ١٣٤٠ - ١٣٨٢ م.

أما مع بداية العهد المملوكي الثاني فقد تلاشى أمر الوزارة على حد تصريح المقرئ<sup>(١٨)</sup> الذي عاصر أوضاع الدولة وشارك في أحداثها ، فقد أوضح أن الوزارة تلاشت في أيام الظاهر برقوق<sup>(١٩)</sup> باستحداثه للديوان المفرد<sup>(٢٠)</sup> الذي كان من بين اختصاصاته النظر بالأمور المالية التي كان ينظر فيها الوزير . وكانت رئاسة

هذا الديوان تحت بدا الأستادار<sup>(٢١)</sup> الذي كان يلي السلطان في المرتبة والمكانة .

هذا ولقد أورد المقريري في خططه<sup>(٢٢)</sup> نصاً طويلاً بين فيه التطورات التي شهدتها الوزارة في دولة المماليك قبل زمن المقريري ، وفي أثناء معاصرته للدولة وعاشتها الوزارة أيضاً بعد زمن المقريري حتى نهاية حكم المماليك وسقوط دولتهم .

ولأهمية هذا النص وما أحتواه من معلومات فلابأس من إيراد الفقرات المهمة منه : يقول المقريري: « وكانت وظيفة الوزارة أجل رتب أرباب الأقلام لأن متوليها ثاني السلطان إذا أنصف وعرف حقه إلا أن ملوك الدولة التركية قدموا رتبة النيابة على الوزارة ، فتأخرت الوزارة حتى قعد بها مكانها » .

ويقول: « وكان وضع الوزير أنه أقيم لتنفيذ كلمة السلطان وتما تصرفه غير أنها انحطت عن ذلك بنبابة السلطنة ثم انقسم ماكان للوزير إلى ثلاثة هم الناظر في المال، وناظر الخاص، وكاتب السر فإنه يوقع في دار العدل ماكان يوقع فيه الوزير بمشاورة واستقلال، ثم تلاشت الوزارة في أيام برقوق بما أحدثه من الديوان المفرد وأقام فيه ناظرًا وشاهدين وكتابًا وجعل مرجع هذا الديوان إلى الأستادار، وأضاف إلى هذا الديوان كثيراً من أعمال الديار المصرية ، وبذلك قوي جانب الأستادار وضعفت الوزارة حتى صار الوزير قصارى نظره التحدث في أمر المكوس فيستخرجها من جهاتها ويصرفها في ثمن اللحم وحوایج المطبخ وغير ذلك » . ثم يقول: « وحقيقة الوزارة اليوم أنها انقسمت بين أربعة: هم كاتب السر والأستادار وناظر الخاص والوزير »

ويظهر من هذا النص المهم أن مهمة الوزير اقتصرت على تأمين احتياجات السلطان ومماليكه وبيوته من اللحوم والحطب وحوایج المطبخ الأخرى ، وهو ماينطبق على مهمته التي قام بها حتى نهاية الدولة ، ولا أعتقد أن ضعفًا في شأن

الوزارة وانحطاطاً في نفوذ الوزراء أكثر من هذا الضعف وذلك الانحطاط.

### اختيار الوزراء :

كان اختيار الوزراء في العهد الأول لدولة المماليك يتم من بين الرجال المعروفين بغزارة ثقافتهم وعلمهم الواسع بالأمور الشرعية ، حيث كان معظمهم يشغل قبيل توليه منصب الوزارة وظيفه القضاء والتدريس والإفتاء بالإضافة إلى براعة الكثيرين منهم في مجالات الحياة الثقافية علماً وتصنيفاً<sup>(٢٣)</sup>.

فمثلاً ولي الوزارة للسلطان قطز<sup>(٢٤)</sup> سنة ٦٥٧/١٢٥٨ م القاضي عبد الوهاب ابن بنت الأعز<sup>(٢٥)</sup> مضافاً لقضاء القضاة<sup>(٢٦)</sup>. كما وليها للسلطان قلاوون<sup>(٢٧)</sup> سنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨ م القاضي عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن بنت الأعز مضافاً للقضاء كذلك ، وكان ذا عقل وافر عارفاً بالأحكام<sup>(٢٨)</sup> وحين عدل سلاطين المماليك عن وزارة العلماء إلى الأقباط والمسالمة<sup>(٢٩)</sup>، صار اختيار الوزراء يتم غالباً من بين القبط، لما عرف عنهم من براعة في الشؤون المالية<sup>(٣٠)</sup>، وإن كان قد اشترط عليهم لتولي الوزارة اعتناق الإسلام، ولذا اقترن الاسم القبطي للوزير باسم إسلامي مثل الوزير شرف الدين هبة الله ابن صاعد الفاتزي<sup>(٣١)</sup>، وهو أول قبطي ولي وزارة مصر<sup>(٣٢)</sup>.

ومثل الوزير صاحب سعد الدين نصر الله بن البقري القبطي الأسلمي<sup>(٣٣)</sup> وغيرهما من الوزراء الأقباط الذين تولوا الوزارة في فترات مختلفة خصوصاً في العصر المملوكي الثاني.

وكان طبيعياً أن توصف الوزارة في هذه الفترة بوزارة الأقباط<sup>(٣٤)</sup>.

لقد روعي عند اختيار الوزراء من رجال القلم أن يكونوا قد مارسوا إدارة الشؤون المالية بالدواوين الحكومية وتدرجوا في وظائفها . فالوزير شرف الدين



هبة الله بن صاعد الفائزي ، كان نصرانيا ثم أسلم وتنقل في الخدمة حتى ولي الوزارة<sup>(٣٥)</sup> ، أما الوزير صاحب علم الدين ابن زبور القبطي<sup>(٣٦)</sup> الذي ولي الوزارة للسلطان الناصر حسن<sup>(٣٧)</sup> سنة ٧٥١هـ / ١٣٥٠م ، فكان قد تنقل في الخدم الديوانية قبل أن يلي الوزارة ، فكان يلي قبلها : استيفاء الوجه القبلي ، ونظر الخاص ، ونظر الجيش<sup>(٣٨)</sup> ، كذا غيرهما من الوزراء الآخرين فإنهم لم يصلوا إلى مرتبة الوزارة إلا ولديهم الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لتولي وظيفتها ومسؤوليتها<sup>(٣٩)</sup>

وقد يراعى عند اختيار الوزراء العلاقات الشخصية أو الصلات بينهم وبين السلاطين أو كبار الأمراء عندما تكون السلطنة اسمية ، فمثلا لما تسلطن الأشرف خليل بن قلاوون<sup>(٤٠)</sup> سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م ، أرسل إلى ابن السلعوس<sup>(٤١)</sup> وكان مقيما بمكة ، فلما حضر جعله وزيراً ، وفوض إليه أمور المملكة بأسرها يتصرف فيها حسبما يختار<sup>(٤٢)</sup> .

ومثل ذلك أيضاً ماكان من السلطان الظاهر برقوق مع وزيره كاتب آرلان<sup>(٤٣)</sup> حيث قال للأمراء : « انظروا إلى يد الوزير فقد جعلتها فوق يدي »<sup>(٤٤)</sup> ففوض إليه أمر الدولة يتصرف فيها كيف شاء .

وقد يلزم البعض أيضاً بوظيفة الوزارة على كره منه ، وذلك كما حدث مع جمال الدين يوسف ابن كاتب جكم<sup>(٤٥)</sup> حين خلع عليه السلطان الأشرف برسباي<sup>(٤٦)</sup> باستقراره وزيراً سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م ، على كره منه وتمنع زائد<sup>(٤٧)</sup> ، وقد يكون التعمين بواسطة العقوبة ، مثلما حدث لسعد الدين فرج ابن النحال<sup>(٤٨)</sup> الوزير القبطي الأسلمي حين عرض عليه السلطان الأشرف إينال<sup>(٤٩)</sup> سنة ٨٥٩هـ / ١٤٥٤م الوزارة فامتنع ، واعتذر بقلّة مستحصل الدولة فلما زاد تمنعه أمر به السلطان ، فحط إلى الأرض وضرب ضرباً مبرحاً حتى كاد أن يهلك ، ثم عفى عنه حين قبل منصب الوزارة<sup>(٥٠)</sup> ، ومثله عدد آخر من الوزراء الذين تولوها بعد عقوبة<sup>(٥١)</sup> .

ولعل من أهم الأسباب التي دفعت بعض الوزراء إلى التمتع وعدم الموافقة على التعيين في منصب الوزارة ، أن هذا المنصب غدا في العهد المملوكي الثاني ، وخصوصاً في النصف الثاني منه محفوفاً بالمخاطر والمغرم ، فكان من يباشر وظيفة الوزارة يغرم فيها من ماله « جملة كبيرة لعجز جهاتها عن مصارفها » <sup>(٥٢)</sup> . إضافة إلى ما يلحقه من الإهانات والمنافسات والمنازعات التي أصبحت ظاهرة ملازمة لحكم الممالك ، هذا عدا ما لحق الوزارة ومكائنها من انحطاط وضعف ، وما عاشته الدولة من أزمات اقتصادية جعلت كثيرين يرغبون عنها ولا يسعون إليها ؛ بل ويرفضون الكثير من العروض والمغريات لتوليها <sup>(٥٣)</sup> .

تعيين الوزير وتقليده :

بعد اختيار الوزير يستدعى لمقابلة السلطان الذي يقوم بتسليمه خلة الوزارة وهي عبارة عن ثوب ومرفقاته من عباءة وعمامة ونحو ذلك <sup>(٥٤)</sup> ، يتلقاها الوزير من السلطان كدعم شخصي من السلطان للوزير المعين وإشعاراً له بالأمان وحرية التصرف في وظيفته <sup>(٥٥)</sup> .

هذا وقد أطلق على الخلة في بعض الأحيان مصطلح تشريف وفي أحيان أخرى يطلق عليها خلة تشريف ، أو خلة التشريف ، ولكن غلب ورودها في المصادر التاريخية بلفظ الخلة وبالفعل الماضي خلع ، ولكن للأسف لم توضح لنا تلك المصادر التاريخية الفرق بين المصطلحين حتى القلقشندي الذي أفرد لهما فصلاً في كتابه صبح الأعشى <sup>(٥٦)</sup> لم يبين الفرق بينهما وأوردهما وكأنهما مصطلحان لدلالة واحدة .

المهم أن الوزير خلال هذا الاحتفال يتلقى أوامر السلطان وتوجيهاته ومدى صلاحيته وطبيعة اختصاصاته فيما أن يفوضه تفويضاً تاماً بأعمال الوزارة مع تكليفه بمهام أخرى إضافية <sup>(٥٧)</sup> ، أو يحدد له أموراً ليس عليه تجاوزها <sup>(٥٨)</sup> .

وهكذا يتم تعيين الوزير في وظيفة الوزارة ثم يصدر بعد ذلك الأمر الكتابي بهذا التعيين وهو ما اصطلاح على تسميته بالتقليد<sup>(٥٩)</sup> الذي يصدر عن ديوان الإنشاء، وعادة ما يحتاج كاتبه وهو كاتب السر<sup>(٦٠)</sup> إلى بعض الوقت لصياغته وتنميته وتركيب جملة وعباراته بأسلوب أدبي بليغ<sup>(٦١)</sup> ويكتب في مقدمته :

« تقليد شريف بأن يفوض إلى الجنب العالي الصاحب الفلاني فلان الناصري : ضاعف الله تعالى نعمته ، الوزارة الشريفة بالممالك الإسلامية أعلاها الله تعالى على أجمل العوائد وأكمل القواعد بالمعلوم الشاهد به الديوان المعمور على ما شرح فيه »<sup>(٦٢)</sup>

ثم تتوالى عبارات التقليد وفقراته بما يشتمل عليه من توجيهات ونصائح وأوامر ونحو ذلك ، ثم يقرأ في احتفال خاص بهذه المناسبة في مكان خاص أيضاً، وجرت العادة في العصر المملوكي أن يتم هذا في خانقاه سعيد السعداء<sup>(٦٣)</sup> ، وفي أحيان يتم ذلك في مكان آخر وغالباً ما يكون جامعاً ونحوه<sup>(٦٤)</sup>.

### موكب الوزير :

أما مواكب الوزراء فكانت مختلفة باختلاف الوزراء أنفسهم .

فمثلاً لما تولى ابن السلعوس الوزارة سنة ٦٩٠هـ / ١٢٩١م للسلطان الأشرف خليل بن قلاوون عهد إليه السلطان تصريف شؤون البلاد، فكان هو الحاكم بأمره يخشاه كبار رجال الدولة ، ويأتمرون بأمره ويضعون أنفسهم رهن إشارته<sup>(٦٥)</sup>؛ وفي ذلك يقول بيبرس الدوادار<sup>(٦٦)</sup> : « وجرى في خدمته بعض المماليك السلطانية ، فكانوا يركبون في خدمته ويقفون إذا جلس في مجلسه ، وصار يركب في موكب كبير من الجند وأصحاب الدواوين وغيرهم من المتعممين » ، وأضاف المقرئ إلى ما ذكره بيبرس الدوادار عن عظمة هذا الوزير واتساع نفوذه أنه « تمكن تمكناً لم يتمكنه وزير قبله في الدولة التركية ، وصار إذا أراد الركوب إلى

القلعة اجتمع ببابه نظار الدولة ، ومشد الدواوين ، ووالي القاهرة ومصر ، ومستوفو الدولة ، ونظار الجهات، ومشد المعاملات ونحوهم من الأعيان ، ثم يحضر قضاة القضاة الأربعة وأتباعهم ، فإذا تكامل الجميع ببابه دخل إليه حاجبه وقال : أعز الله مولانا الصاحب ، قد تكمل الموكب »<sup>(٦٧)</sup>.

وعندما استقر ابن الشخي في الوزارة سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م في أثناء سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية « نزل في موكب عظيم - من القلعة - إلى داره بجوار المشهد الحسيني من القاهرة ، وتعظم على الناس تعاظماً زائداً »<sup>(٦٨)</sup>.

وفي سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م ، عين السلطان الظاهر بيبرس<sup>(٦٩)</sup> بهاء الدين علي بن حنا<sup>(٧٠)</sup> وزيراً « وفوض إليه تدبير المملكة وأمور الدولة بأسرها ، وخلع عليه ، فركب مع جميع الأعيان والأكابر ، وعدة من الأمراء »<sup>(٧١)</sup>.

وفي يوم الخميس ٢٧ من ذي القعدة سنة ٧٥١هـ / ١٣٥٠م خلع السلطان حسن ، على علم الدين ابن زنبور القبطي خلة الوزارة مضافاً لما معه من نظر الخاص ونظر الجيش وخرج في موكب عظيم إلى داره بمصر ، فكان يوماً مذكوراً<sup>(٧٢)</sup>.

أما الوزير ماجد بن خصيب<sup>(٧٣)</sup> الذي ولي هذه الوظيفة للناصر حسن في أثناء سلطنته الثانية سنة ٧٦١هـ / ١٣٦٠م فقد أظهر في أيام وزارته غاية ما يكون من التعاضم حيث أمر مباشري الدولة والخاص<sup>(٧٤)</sup> بالركوب في مقدمة موكبه من القلعة كما كان مقدم الدولة ومقدم الخاص<sup>(٧٥)</sup> والمباشرون يمشون جميعاً في موكبه حتى يصل إلى داره<sup>(٧٦)</sup>.

ولما ولي الوزير يوسف بن أحمد البيري<sup>(٧٧)</sup> منصب الوزارة على عهد السلطان فرج بن برقوق<sup>(٧٨)</sup> مضافاً إلى استقراره في وظيفة نظر الخاص<sup>(٧٩)</sup> ومشير الدولة<sup>(٨٠)</sup> خضع له الأمر والمأمور « حتى كان رؤساء الدولة من الدويديارية وكاتب السر

ومن دونهما ينزلون في ركابه إلى منزله «<sup>(٨١)</sup>

وعندما تولى بدر الدين حسن بن نصر الله<sup>(٨٢)</sup> الوزارة وتسلم خلعته في ذي القعدة سنة ٨٢١هـ / ١٤١٨م نزل معه الأمراء وأهل الدولة وساروا في ركابه، وأيضًا دقت الطبلخاناه<sup>(٨٣)</sup> على بابه بعد غروب الشمس على عادة الأمراء والأكابر، ولم يحدث في الدولة المملوكية مثل هذا لوزير من أرباب الأقاليم<sup>(٨٤)</sup>.

وجرت العادة في العصر المملوكي أن يصاحب موكب الوزير نجيبان<sup>(٨٥)</sup> أحدهما يكون أمامه والآخر يكون خلفه، ويبدو أن هذه العادة خاصة بالتعيين فقط أي أنها تصاحب موكب الوزير بعد خروجه من عند السلطان وقد عينه في منصب الوزارة، وهذا ما يفهم من المثال الذي أوردته بعض المصادر التاريخية<sup>(٨٦)</sup> المعاصرة عندما خلع السلطان على أحد الوزراء واستقر في وظيفة الوزارة.

وبالرغم من كون موكب الوزير عادة لها أهميتها في التنظيم المملوكي وكونه مناسبة يظهر من خلالها قوة الوزارة ونفوذ الوزير فإن بعض وزراء الدولة لم يروا ضرورة لهذه العادة وآثروا معاملتهم كعامة الناس دون تمييز.

يقول المقرئ<sup>(٨٧)</sup> عن شمس الدين إبراهيم كاتب أرلان بعد تعيينه وزيراً:

« فنزل إلى داره ولم يمكن أحداً من الركوب معه كما جرت به العادة ، ومضى كأحد الناس حتى نزل منزله »

دار الوزارة :

كان يعقد مجلس الوزير بقاعة الصاحب بالقلعة<sup>(٨٨)</sup> ليكون على مقربة من السلطان ينفذ أوامره أو يستشير فيه ، وليكون أيضاً بجانب الدواوين التابعة للوزارة والتي يشرف عليها الوزير<sup>(٨٩)</sup> . ويعقد بهذه القاعة مجلس الوزراء سواء كان

الوزير من أرباب القلم ممن يطلق عليه اسم الصاحب<sup>(٩٠)</sup>، أو كان من أرباب السيوف<sup>(٩١)</sup>.

وأطلق عليها في بعض الأحيان ( قاعة الوزارة ) والتي استجد بناؤها قبل سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م، وأصبحت مقراً لسكنى الوزير ومكاناً يزاول فيه مهام وزارته ، ويستقبل فيه موظفي الدولة<sup>(٩٢)</sup>.

هذا ولا يرد في المصادر التاريخية المملوكية أي وصف لهذه القاعة ، حتى المقريري الذي أفرد لها بعنوان مستقل في خطه<sup>(٩٣)</sup> لم يورد أي معلومات عنها، وفي هذا دليل على عدم وجود أي تغيير فيها أوفي مكانها.

مرتب الوزير :

كان الوزير يتناول راتباً شهرياً قدره مائتان وخمسون ديناراً، عدا ماخصص له في كل يوم من مقادير وفيرة من اللحوم والخبز والغلل والشمع والزيت وعليق دوابه ، بالإضافة إلى مقادير من اللحم كانت ترسل إليه في مناسبات شهر رمضان والعيدين، وكذلك الكسوة التي كانت تخلع عليه سنوياً<sup>(٩٤)</sup>.

وفي بعض الأحيان يخصص للوزير جهة من جهات الاقطاع<sup>(٩٥)</sup> في الدولة، وفي أحيان أخرى يكون من أرباب السيوف<sup>(٩٦)</sup>، وهؤلاء لهم رتبهم العسكرية ، فيخصص له إقطاع رتبته المتعارف عليه في الجيش المملوكي، فرتبة أمير عشرة لها إقطاعها ، وأمير مائة وتقدمة ألف لها إقطاعها أيضاً ، فيخصص لها إقطاعاً يلي إقطاع السلطان مباشرة<sup>(٩٧)</sup>.

وإذا كان هذا مايتقاضاه الوزير بصفة رسمية ، فإنه أيضاً يحصل وبصفة غير رسمية على الكثير من الأموال عن طريق التجارة والهدايا والهبات والأعطيات وغيرها مما جعل كثيراً من الوزراء في الدولة على جانب كبير من الثراء ، ونظرة

على بعض ما أوردته المصادر التاريخية من أمثلة على ضخامة أموالهم وأملاكهم يتضح معها ضخامة المتحصلات المالية التي كان يحصل عليها الوزراء ، ولا تظهر هذه الضخامة وذلك الشراء إلا عند تعرض الوزير للعقوبة والمصادرة<sup>(٩٨)</sup> من قبل السلطان لسبب أو لآخر.

فعندما تعرض الوزير شرف الدين الفائزي للمصادرة في عهد السلطان المنصور نور الدين علي بن أيك التركماني<sup>(٩٩)</sup> أخذت أمواله وأملاكه وكانت شيئاً كثيراً<sup>(١٠٠)</sup>. وعند معاينة الوزير فخر الدين ماجد بن غراب<sup>(١٠١)</sup> ألزم بمبلغ ثلاثمائة ألف درهم<sup>(١٠٢)</sup>، ومثل ذلك كثير من الأمثلة التي ضمتها المصادر التاريخية<sup>(١٠٣)</sup> ويظهر منها كثرة الأموال التي ملكها وزراء الدولة بحيث يمكن القول دون تحفظ أن مرتباتهم أو ما كان يعرف بـ (المعلوم) لم تكن تساوي شيئاً مقابل ما يتحصلون عليه من أموال من جهات أخرى.

### تعدد مهام الوزير وتنوع اختصاصاته:

لقد أوضحت في جزئية سابقة مهام الوزير وتطور اختصاصاته منذ قيام دولة المماليك وحتى السنوات الأخيرة منها ، ومالم يذكر هو تعدد تلك الاختصاصات في بعض الأحيان واتساع مهام الوزير لتشمل أكثر من جهة في الدولة ، وهذا في الواقع قد زاد من نفوذ الوزراء بصورة واضحة وزاد من قدرتهم على القيام بأعباء الوزارة بكل حرية نظراً لعدم وجود تعارض أو اختلاف أو تنافس بين الوزير ومتولي تلك الجهات في الدولة ، وهذا كان من أبرز إيجابيات تعدد اختصاصات الوزير فقام بواجبه على الوجه الأمثل، وكان له حرية التصرف في أمور الوزارة ومهامها دون تدخل أو توجيه .

ويشير المقرئ<sup>(١٠٤)</sup> إلى أنه لا يرتفع شأن الوزير إلا إذا أضيفت الوزارة إلى الإستاندارية<sup>(١٠٥)</sup>. أي أصبح الإستاندار وزيراً كما حدث للأمير سيف الدين منجك

اليوسفي<sup>(١٠٦)</sup>، والأمير فخر الدين عبد الغني بن أبي الفرج<sup>(١٠٧)</sup>، وغيرهما ممن جمع بين الإستادارية والوزارة<sup>(١٠٨)</sup>.

والواقع أنه قد ارتفع شأن الوزير وقوي نفوذه عندما تولى العديد من السلطات والاختصاصات التي تشمل أكثر من جهة ، وكان له إمكانية التصرف والتدبير الذي يرتبط بأكثر من وظيفة ، أو كانت وزارته وزارة تفويض فوض خلالها بأمور الدولة وإطلاق يده فيها ، مثل ما حدث لوزير الظاهر بيبرس بهاء الدين ابن حنا سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م<sup>(١٠٩)</sup>، والأمير منجك سنة ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م<sup>(١١٠)</sup>. والوزير شمس الدين إبراهيم بن كاتب أرلان سنة ٧٨٥هـ / ١٣٨٣م<sup>(١١١)</sup>.

هذا وتورد المصادر التاريخية الكثير من الأمثلة على تولي الوزارة مضافة إلى وظيفة أو أكثر من وظائف الدولة الكبرى كوظيفة ناظر الخاص<sup>(١١٢)</sup> ، أو وظيفة الإشارة<sup>(١١٣)</sup> (مشير) أو جمع عدة وظائف في يد الوزير<sup>(١١٤)</sup> مما يجعله أقوى نفوذاً ، وأكثر قدرة على التصرف والتدبير.

وبطبيعة الحال فإن المسؤوليات والاختصاصات ستزداد على الوزير الذي يتولى إلى جانب الوزارة مسؤولية وظيفة أخرى أو أكثر من وظيفة ، وهكذا تتعدد وتزداد مهام الوزير واختصاصاته في الدولة المملوكية .

ويبقى الإشارة إلى ملاحظة أخيرة حول هذا الموضوع وهي أن كثرة مسؤوليات الوزير وتعدد اختصاصاته وتوليه لأكثر من وظيفة في الدولة ليس كل ذلك دليل على الكفاءة والخبرة والمقدرة والأهلية ، لأنه لاضابط لهذا الأمر في التنظيم الإداري المملوكي، ويتوقف الأمر على رغبة السلطان وقبول من اختاره السلطان فقط ، وحدث باستمرار أن وليها من عامة الناس بل من أصاغرهم كما ذكر أبو المحاسن<sup>(١١٥)</sup> عندما أشار إلى هذا الأمر بالذات بقوله:

« ولو منَّ الله سبحانه وتعالى بأن يبطل اسم الوزر من الديار المصرية في هذا



الزمان كما أبطل أشياء كثيرة منها لكان أجود وأجمل بالدولة .... إلى أن تنازلت ملوك مصر أواخر القرن الثامن حتى وليها في أيامهم أوباش الناس... وصارت بهؤلاء الأصاغر في الوجود كلاشيء ، ولت مع ذلك كان يلي هذه الوظيفة من هؤلاء الأسافل من يقوم بما هو بصدده بل يباشر ذلك بعجز وضعف وظلم وعسف» .

وفي موضع آخر <sup>(١١٦)</sup> يشير إلى تدني منصب الوزارة بصورة مزرية عندما وليها المعلم محمد البباوي <sup>(١١٧)</sup> اللحام ( بائع اللحم) فكانت ولايته للوزارة من أقبح ماوقع في دولة المماليك وسوف تظل « عاراً على مملكة مصر إلى يوم القيامة» .

لذا ولي الوزارة في دولة المماليك أفراد لم يكونوا مؤهلين أو قادرين على القيام بمسؤوليات الوزارة وهي - كما لاحظنا من قبل - مسؤوليات عادية، وكان هؤلاء سبباً رئيساً في إفساد أوضاع الدولة وتدهورها كما أوضح ذلك العديد من المؤرخين المعاصرين في الدولة المملوكية <sup>(١١٨)</sup> .

### ألقاب الوزراء:

كان طبعياً أن تتأثر ألقاب الوزراء في الدولة المملوكية بالمستوى الذي كانت عليه الوزارة لذا امتد ضعف مركزها وانحطاط هيبتها على الألقاب التي أطلقت على الوزراء وإن استثنينا من ذلك بداية عهد الدولة وهي الفترة التي تمتع فيها وزراء الدولة بشيء من النفوذ والمكانة مما انعكس على الألقاب التي منحت لهم، ونجد هذا واضحاً في استعمال المصادر التاريخية للقب صاحب أو أي ألقاب أخرى قد يحملها الوزير عند تعيينه بينما لم تستعمل هذه المصادر في الفترات التالية من تاريخ الدولة تلك الألقاب واكتفت بذكر اسم الشخص المعين مجرداً <sup>(١١٩)</sup> .

هذا ويذكر المقرري تنظيمًا إداريًا فيما يتصل بالألقاب الوزراء في العصر المملوكي، فهو لم يذكر سوى لقب واحد كان يطلق على الوزير وهو لقب (الصاحب)<sup>(١٢٠)</sup> مع ضرورة أن يكون من أرباب الأقالم أما إذا لم يكن كذلك وكان من أرباب السيوف فإنه لا يقال له الصاحب.

وفي مكاتبات الدولة ومنها التقاليد التي تصدر بتعيين الوزراء كتب لأجلاء الوزراء لقب (المجلس العالي) وهو من الألقاب الخاصة بهم ، وعادة ما يتصدر هذا اللقب كافة المكاتبات والمراسلات الواردة إلى الوزير والصادرة منه<sup>(١٢١)</sup>، وكتب لبعضهم (الجناب العالي) ، ثم ميّز وزراء مصر بلقب (الجناب العالي) عن وزراء بلاد الشام الذين أطلق عليهم لقب (المجلس العالي)<sup>(١٢٢)</sup>. ولم يكن من السهولة الحصول على هذا اللقب لذا كان حرص بعض الوزراء على التلقّب به ، فسعوا إلى كاتب السر بالهدايا والهبات للفوز بهذا اللقب في مكاتباتهم ومراسلاتهم<sup>(١٢٣)</sup>.

وفي أحيان نادرة أطلق على بعض الوزراء ألقاب خاصة بهم دون غيرهم مثل لقب (وزير الوزراء) الذي أطلق على الأمير الوزير ناصر الدين محمد بن الحسام لاجين<sup>(١٢٤)</sup>. وذلك في ذي الحجة سنة ٧٩٢هـ / ١٣٨٩ م ، ولقب بذلك لأنه كان المتصرف بالوزارة لا يشاركه فيها أحد ، كما جعل الوزراء السابقين والمفصولين من الخدمة في خدمته ويباشرون عنده في وظائف الدولة<sup>(١٢٥)</sup>.

كذلك حملت مواقع الوزير فخر الدين الخليلي<sup>(١٢٦)</sup> عدة ألقاب انفرد بها دون غيره من وزراء الدولة فذيلت مواقيعه بـ ( الإشارة العالية صاحبة الويرية سيد العلماء والوزراء)<sup>(١٢٧)</sup>.

هذا ويورد القلقشندي في كتابه صبح الأعشى العديد من الألقاب التي أطلقت على وزراء دون أن يحدد تاريخ هذا الإطلاق أو ظروفه أو أصحاب هذه الألقاب ،

والذي يبدو أنها خاصة بوزراء انفردوا بها دون غيرهم ، ومن هذه الألقاب :

لقب ( أوجد الأصحاب ) ، و ( أوجد المتصرفين ) ، وكذلك ( رئيس الكبراء ) ،  
وأيضاً ( عون الأمة ) ، و ( قوام الدول ) ، و ( المحل السامي ) ، وكذا ( مرتب  
الجيش ) ، و ( مشير الملوك والسلاطين ) ، و ( معتمد المصالح )<sup>(١٢٨)</sup> .

### الوزارة المملوكية بين العلماء والأقباط :

استمراراً للسياسة الأيوبية وسيراً على نهجها في الحكم والإدارة اتجه  
المماليك إلى وزارة العلماء في بداية عهدهم حيث وزر للسلطان المعز أيك<sup>(١٢٩)</sup>  
التركماني قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز الذي رفض كثيراً  
عرض السلطان ولكنه قبلها على مضض حتى أنه لم تطل مدته في الوزارة سوى  
بضعة أشهر فقط<sup>(١٣٠)</sup> .

وفي عهد المظفر قطز سنة ٦٥٧هـ / ١٢٥٨م وليها قاضي القضاة بدر الدين  
يوسف السنجاري<sup>(١٣١)</sup> مضافةً إلى قضاء القضاة ثم وليها من بعده القاضي  
عبد الوهاب ابن بنت الأعز مضافة لقضاء القضاة أيضاً<sup>(١٣٢)</sup> .

أما صاحب زين الدين يعقوب المعروف بابن الزبير<sup>(١٣٣)</sup> فقد ولي الوزارة  
مرتين : إحداهما في سنة ٦٥٧هـ / ١٢٥٨م بداية عهد السلطان المظفر قطز ، الذي  
فوض إليه تدبير العساكر واستخدام الأجناد وسائر أمور الدولة ، وكانت الدولة  
تتهدد وقتئذٍ للجهاد ضد التتار<sup>(١٣٤)</sup> .

ويبدو أن السلطان المظفر قطز رأى في إسناد منصب الوزارة لابن الزبير في  
هذه المرحلة التي تمر بها البلاد وتستعد للجهاد ضد التتار أمراً مهماً ، وذلك لأن  
ابن الزبير هذا كان من سلالة عبد الله بن الزبير ، فضلاً عما عرف به بين المؤرخين  
من أنه « كان فاضلاً في الأدب والترسل وعلم التاريخ »<sup>(١٣٥)</sup> . والثانية لما اعتلى

السلطان الظاهر بيبرس عرش السلطنة سنة ٦٥٨هـ / ١٢٥٩م، حيث أقر صاحب ابن الزبير في الوزارة . ولكنه عزل عنها بعد عدة أشهر وبالتحديد في ربيع الآخر سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م، وأرسل بيبرس في طلب قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز ليلي الوزارة فأبى ، وأقام الظاهر بيبرس أياماً يرأود ابن بنت الأعز وهو لا يقبل<sup>(١٣٦)</sup>.

ويبدو أن منصب الوزارة لم يكن موضع حرص ابن بنت الأعز ، فرغم أن هذه الوظيفة غدت محفوفة بالمكاره والأخطار وقتها ، فقد حال بين ابن بنت الأعز وبينها تقواه وورعه ، كما عرف عن ابن بنت الأعز تصميمه على الحق ، فكان لا يصل أحد من الأكابر لامن الأمراء ولا من غيرهم لشيء يريده إلا إن كان في ذلك موافقة للشرع. كذلك كان لا يتكلم في مجلس السلطان أحدٌ غيره<sup>(١٣٧)</sup> وفي ذلك ما يتنافى مع احتياجات الوزارة وملابساتها.

كذلك كان من العلماء الذين شغلوا منصب الوزارة في العهد الأول لدولة المماليك قاضي القضاة برهان الدين الخضر بن الحسن السنجاري<sup>(١٣٨)</sup> على عهد السلطان الملك السعيد بركة خان<sup>(١٣٩)</sup> وذلك سنة ٦٧٧هـ / ١٢٧٨م<sup>(١٤٠)</sup>.

كما وليها أيضا سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م على عهد السلطان الملك العادل سلامش ابن الظاهر بيبرس البندقداري<sup>(١٤١)</sup> وشهد له معاصروه في أثناء ولايته بالنزاهة والأمانة والعلم والمروءة<sup>(١٤٢)</sup>.

وفي سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م على عهد السلطان المنصور قلاوون<sup>(١٤٣)</sup> وليها من العلماء كذلك فخر الدين إبراهيم بن لقمان<sup>(١٤٤)</sup> صاحب ديوان الإنشاء فباشرها عوضا عن صاحب برهان الدين السنجاري، وكان ابن لقمان على حد قول أبي المحاسن : « مشكور السيرة قليل الظلم كثير العدل والإحسان للرعية وفي أيام وزارته سعى في إبطال مظالم كثيرة<sup>(١٤٥)</sup> ».

وبعد أن باعد الورع بين العلماء وبين منصب الوزارة حرصت السلطنة المملوكية حينئذٍ على استمرار مشاركتهم في هذا النشاط عن طريق إشرافهم على من يلي هذا المنصب من غير العلماء. ولا أدل على ذلك مما انتهجه السلطان المنصور قلاوون حين عرض منصب الوزارة سنة ٦٨٧هـ / ١٢٨٨م على قاضي القضاة تقي الدين عبد الرحمن ابن بنت الأعز فامتنع ، فعين السلطان في الوزارة الأمير بدر الدين بيدرا<sup>(١٤٦)</sup> ، واشترط عليه ألا يتخذ قراراً إلا بعد استشارة قاضي القضاة ابن بنت الأعز ، وكان ابن بنت الأعز إذا دخل على السلطان قلاوون يقول له : «يا قاضي ! إشحال ولدك بيدرا في وزارته؟ فيقول: « ياخوند ولد صالح ، دخلت بولايته الجنة وأزلت المظالم » . واعتاد ابن بنت الأعز على الاجتماع بالوزير كل يوم أربعاء لإقرار ما ينوي عمله . وعندما عزل الأمير بيدرا عن الوزارة استدعى السلطان قلاوون قاضي القضاة ابن بنت الأعز وخلعت عليه خلع الوزارة فباشرها مع قضاء القضاة ونظر الخزانة ، ولم يلبث أن ترك منصب الوزارة لتمسكه بالأمر الشرعية ، وأعيد الأمير بيدرا إلى الوزارة مرة أخرى<sup>(١٤٧)</sup> .

وقد عرف الوزير ابن بنت الأعز بين معاصريه بأنه « كان ذا عفة ونزاهة وسؤدد كامل ، وعقل وافر ، ومهابة زائدة ، وكان عارفاً بالأحكام ثبت الجنان يقطاً »<sup>(١٤٨)</sup>

وهكذا كانت تلك الفترة من حكم المماليك من الفترات المشرقة في تاريخ الوزارة المملوكية بتولي العلماء ، حيث اشتهر رجال توافرت فيهم كل مزايا الخلق والعلم والدين ، ففقهوا في الدين ، واشتغلوا بالعلم دراسة وإفتاء وتأليفاً ، فذاع صيتهم في العلم والاجتهاد ، كما ضربوا أحسن المثل في المحافظة على الشريعة والتزام طريق الحق ، ومن ثم لم يرهبوا أحد لمكانته ، ولم تأخذهم في الله لومة لائم .

ويعني هذا أن الفترات التي احترم فيها سلاطينُ المماليك وأمرؤهم رأي

العلماء كان معظمها في عصر دولة المماليك البحرية ، ومن الأمثلة الدالة على موقف العلماء ، واحترام السلاطين لرأيهم ما حدث سنة ٦٥٧هـ / ١٢٥٨م ، زمن السلطان المنصور علي بن أيك ، حين جُمع العلماء لمشاورتهم فيما يعتمد عليه في أمر المغول ، وأن يؤخذ من أموال العامة ما يستعان به على تجهيز الجيش المملوكي ودفع المغول. وانتهى المجلس عند السلطان المنصور بالقلعة دون أن يترتب على هذا الاجتماع أي شيء بالنسبة لأموال العامة . ومنها الأوقاف ، حيث أشار بعض أعضاء هذا المجلس أن أخذ أموال العامة وإيرادات الأوقاف إنما يتم إذا لم يبق في بيت المال شيء ، وأنفق الأمراء مالديهم من ذهب وغيره ، فعندئذ يسوغ أخذ شيء من أموال الناس في دفع الأعداء<sup>(١٤٩)</sup>.

كذلك عارض شيخ الإسلام وسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام السلطان بيبرس عندما أراد أن يجمع المال من الناس لمحاربة التتار ، وحين طلب من ابن عبد السلام أن يفتي بجواز أخذ المال من عامة الناس ، رفض سلطان العلماء ولم يجز ذلك إلا شرط أن يجمع الأمراء كل مالديهم من المال والذهب وحلي النساء ، ثم ينظر فإن لم يكف ذلك جاز أخذ شيء من أموال الناس في دفع العدو<sup>(١٥٠)</sup>.

وهكذا عرفت العهود الأولى من دولة سلاطين المماليك صوراً من نزاهة العلماء ، واستقلالهم عن السلطة التنفيذية في ذلك العصر

فقد كان لوزارة العلماء حينئذ دور مهم في المجتمع فهي فضلاً عما قام به بعض شاغليها من قضاء المسلمين وإمامتهم ، فإنها درأت مفسد عديدة تجلت في وقفها بصرامة في وجه السلاطين الذين حدثتهم أنفسهم بالاعتداء على مقدرات العامة والاستيلاء على أموالهم ظلماً وعدواناً دون مسوغ.

أما عن وزارة الأقباط فإننا نلاحظ العكس تماماً في دورهم وتأثيرهم وما أحدثوه في الدولة من مفسد ومظالم ، وهذا مانتج عن عدول سلاطين المماليك

عن وزارة العلماء إلى وزارة الأقباط<sup>(١٥١)</sup> ، وما جره هذا الاتجاه من مفساد وشرور أضرت بالدولة وماليتها ، كما أثقلت كاهل عامة الناس بما أحدثه الأقباط من مظالم ومكوس مجحفة ، وقد كان الاتجاه إلى استخدام أبناء هذه الطائفة في وظائف الدولة العامة على أنهم رجال أعمال مبرزين ، وذوي معرفة بالحساب خصوصاً ، وذوي خبرة إدارية اكتسبوها من عملهم وتنقلهم في الخدمة بين دواوين الأمراء ، ثم دواوين الدولة ووظائفها<sup>(١٥٢)</sup> .

وكيفما كان الأمر فقد وَزَرَ للسلطان المعز أيك - الأسعد هبة الله بن صاعد الفائزي ، وهو أول قبضي ولي وزارة مصر زمن سلاطين المماليك ، فكان هذا على حد تعبير السيوطي: « أول شؤم الأتراك في مملكتهم ، أن عدلوا عن وزارة العلماء إلى الأقباط والمسالمة » ، ثم يقول: « وكان الأسعد هذا نصرانيا فأسلم ، فلما تولى الوزارة أحدث مكوساً ومظالم كثيرة على نحو ما كانت في أيام العبيديين ووزرائهم النصاري والرافضة وقد كان السلطان صلاح الدين الأيوبي أبطلها فأحدثها هذا الملعون »

هذا وقد كانت نتيجة ماعمله وأحدثه هذا الوزير من مظالم وبالأعلى عليه عندما قبض عليه المظفر قطز بعد مقتل المعز أيك مباشرة ، وقام بمصادرته ومعاقبته حتى كانت خاتمته القتل<sup>(١٥٣)</sup> .

واستخدم الناصر محمد بن قلاوون فيما بعد كثيراً من أبناء هذه الطائفة في وظائف الدولة العامة لخبرتهم ودرايتهم ، ولما كان يعتقد من أنهم كانوا أقل خطراً على عرشه من المسلمين<sup>(١٥٤)</sup> فوزر له في أثناء سلطته الثانية ، من الأقباط المسالمة عبد الكريم بن هبة الله بن السيد كريم الدين<sup>(١٥٥)</sup> ، وقد بلغ نفوذ هذا الوزير مبلغاً كبيراً حتى إن السلطان الناصر كان لا يستطيع في تلك الفترة التي ضيق فيها عليه سلار وبببرس الجاشنكير لصغر سنه - الحصول على شيء من نفقاته إلا بعد موافقة الوزير كريم الدين هذا<sup>(١٥٦)</sup> .

وممن وزر للسلطان الناصر محمد بن قلاوون من القبط الذين أسلموا كذلك شرف الدين النشو<sup>(١٥٧)</sup> وذلك سنة ٧٣٢هـ / ١٣٣٢م ، ويكاد يجمع المؤرخون على أن مدة حكمه لم تكن سوى سلسلة من أعمال القسوة والوحشية في معاملة الناس حتى أثار حنق الأهلين وسخطهم عليه<sup>(١٥٨)</sup>.

وسار أولاد الناصر وأحفاده على سياسة أبيهم في التعامل مع الأقباط المسالمة ، كما سار على هذا النهج السلطان برقوق مؤسس الدولة المملوكية الثانية ومن بعده من سلاطين المماليك الجراكسة.

فوزر للسلطان برقوق صاحب الوزير موفق الدين أبو الفرج الأسلمي<sup>(١٥٩)</sup> ، وقد توفي هذا الوزير تحت العقوبة سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٣م ، وكان أسوأ الوزراء سيرة لأنه أكره على الإسلام حتى قال كلمة الإيمان غصبا ، وبلغ من المسلمين مبلغاً كبيراً من الظلم والجور<sup>(١٦٠)</sup>.

يقول عنه المقرئزي<sup>(١٦١)</sup> : « وكان أسوأ الوزراء سيرة كثرت في أيامه المصادرات وتسلبت السفهاء بالسعاية إليه على الناس حتى عم الخوف ، وفقد الأمن ، وبه اقتدى في الظلم من بعده ». كما وزر له كذلك الوزير صاحب سعد الدين نصر الله القبطي الأسلمي المعروف بابن البقري ، وقد مات مخنوقاً كذلك سنة ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م ، بعد عقوبة شديدة ومصادرة<sup>(١٦٢)</sup> أما الوزير ابن مكائس القبطي<sup>(١٦٣)</sup> المتوفى سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م ، فكان من وزراء السلطان فرج بن برقوق ، وقد صودر غير مرة ، وكان سيئ السيرة كثير الظلم والرمايا<sup>(١٦٤)</sup>.

ويقول عنه السخاوي : « ففتك في الناس وساءت سيرته على عادته ، وأخذ أموال تجار الكارم فأفحش فعزل »<sup>(١٦٥)</sup>.

كذلك ولي الوزارة للسلطان الأشرف برسباي سنة ٨٣٦هـ / ١٤٢٣م عبد الكريم بن عبد الرزاق القبطي<sup>(١٦٦)</sup> ، ابن كاتب المناخات ، ودخل على أبيه حيثئذ



ليسلم عليه فقال له : « يا عبد الكريم أنا وليت الوزارة ومعى خمسون ألف دينار وخرجت عنها ولا أملك شيئاً ، فكيف تسد أنت ؟ فقال: من أضلاع المسلمين»<sup>(١٦٧)</sup>.

وهذه الإجابة تعكس لنا مدى ما أصاب الناس من الظلم نتيجة تولية الأقباط وظائف الدولة ، وبالذات الوظائف الكبرى التي يتصرف متولوها في كثير من شؤون الدولة كالوزارة مثلاً ، ولها علاقة مباشرة بأموال الناس .

وكيفما كان الأمر فقد مكنَّ عمل الأقباط في الإدارة المالية من النفوذ والمال ، ويبدو تدخل الأقباط في مثل هذه الأمور حرصاً على مصالحهم فحين أبطل الناصر محمد بن قلاوون مكس ساحل الغلة ، وكانت هذه الضريبة تمثل دخلاً كبيراً للدولة ، ولكنها كانت تسبب أذى كثيراً للناس ، حاول الأقباط عبثاً إعادتها مرة أخرى دون جدوى<sup>(١٦٨)</sup>.

وذكر المقريزي<sup>(١٦٩)</sup> أن الأمير يلغا السالمي<sup>(١٧٠)</sup> الأستاذار أخبره أن المكوس كانت أيام وزارته بضعا وسبعين ألف درهم يوميا لم يكن ينفق منها شيء في مصالح الدولة ، إنما هى منافع للأقباط دون غيرهم .

ولا أدل على ذلك من صور المصادرات التي كانت تقوم بها الدولة عقب عزل بعض الوزراء من الأقباط عن مناصبهم ، حيث وصل ما خلفوه من ثروات إلى مبالغ ضخمة .

فمثلا عندما صادر الناصر محمد بن قلاوون وزيره عبد الكريم بن هبة الله ابن السديد سنة ٧٢٣هـ / ١٣٢٣م « أمر بنقل موجوده إلى القلعة على بغال ، كان أولها باب بيته وأخرها بباب القلعة .. وكان عدد الصناديق التي فيها أصناف العطر من العود والعنبر والمسك واحداً وأربعين صندوقاً »<sup>(١٧١)</sup>.

ويذكر المقرئزي<sup>(١٧٢)</sup> أنه قد وجد له شيء كثير جداً من ذلك « قماش وبرد وطرز ، وحوايص قيمتها زيادة على ستين ألف دينار ، وقند وسكر زنته ثمانون ألف قنطار ، وعسل عدة ثلاثة وخمسين ألف مطر ، وصناديق بها مسك وزعفران وعنبر وعود ولبان وغير ذلك عدة أحد وأربعين صندوقاً ، وأبيعت داره ... بثلاثة عشر ألف دينار وحمل ماله في الإسكندرية وكان خمسين ألف دينار ومن أصناف المتجر شيء كثير جداً ومنه ثمانون ألف قطعة خشب ومائة وستون ألف قنطار رصاص ، وبلغت قيمة الأصناف التي له في الإسكندرية خمسمائة ألف دينار ، ووجد له بدمشق ألف ألف وستمائة ألف درهم وخمسة وعشرون ألف دينار ، وبلغت قيمة أوقافه ستة آلاف ألف درهم » .

أما شرف الدين النشو القبطي الأسلمي ، فقد أمر الناصر محمد بن قلاوون بمصادرته حين اتصل بمسامعه ماله من ثروة طائلة استحوذ عليها بالأساليب الوحشية في أثناء توليه منصب الوزارة . وقد روى أبو المحاسن<sup>(١٧٣)</sup> أنه وجد في بيته « خمسة عشر ألف دينار من الذهب العين ، وألفان وخمسمائة حبة لؤلؤ تتراوح قيمة الحبة الواحدة منها من ألفين إلى ألف وسبعمائة درهم ، وقطعة زمرد فاخرة زنتها رطل ، ونيف وستون قطعة من اللآلئ الكبيرة زنة اللؤلؤة منها أربعمائة مثقال ، ومائة وسبعون خاتم ذهب وفضة بفصوص مثمنة ، وكف مريم مرصع بجوهر ، وصليب ذهب مرصع ، وعدة قطع زركش ، سوى حواصل لم تفتح » . فحجل الناصر محمد لما رأى ذلك ، وقال لكبار أمرائه : « لعن الله الأقباط ومن يأمنهم أو يصدقهم ! وذلك أن النشو كان يتظاهر أمام السلطان بالفقر ويظهر له الفاقة بحيث إنه كان يقترض الخمسين درهما والثلاثين درهما لينفقها » .

وكذلك كان علم الدين ابن زنبور القبطي حين عزله السلطان صالح بن الناصر محمد بن قلاوون<sup>(١٧٤)</sup> سنة ٧٥٣هـ / ١٣٥٢م ، فقد وجدت له عند المصادرة

ثروات متنوعة تفوق الحصر بحيث « بلغت عدة الحمالين الذين حملوا النصافي والتفاصيل وأواني الفضة والذهب والبللور والصيني والملابس الرجالية والنسائية والجواهر واللالئ والبسط الحرير والصوف والفرش والمقاعد وأواني النحاس ونحو ذلك ، نحو ثمانمائة حمّال ، سوى ما حمل على البغال<sup>(١٧٥)</sup> .

وهذا الموجود الذي ظهر للصاحب علم الدين ابن زنبور لم يسمع بمثله لا عند الخلفاء ولا الوزراء البرامكة على قول ابن عباس<sup>(١٧٦)</sup> .

تلك كانت أمثلة لما كان عليه بعض وزراء الدولة المملوكية من الأقباط من ثراء يظهر جانباً من أوجه الفساد الإداري واستغلالهم لمناصبهم في تنمية أموالهم وثرواتهم.

ومع أن هذه الصفة وهذا المسلك قد لازما كثيراً من مسالمة أهل الذمة عند توليهم وظائف الدولة إلا أنه وجد أيضاً في مقابل ذلك من اشتهر بسوء الإدارة والشدة والتعسف والظلم من الوزراء المسلمين ممن ولي الوزارة في العصر المملوكي، من هؤلاء :

الأمير الوزير عَلم الدين سنجر الشجاع<sup>(١٧٧)</sup> الذي وزر للسلطان المنصور قلاوون سنة ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م. وقال عنه النويري<sup>(١٧٨)</sup> :

« وكان في وزارته وشدة كثير العسف والمصادرات محصلاً للأموال من وجوهاً وغير وجوهاً شديداً على المباشرين قد أوقع الرعب في قلوبهم حتى كرهه الخاص والعام وتمنوا زوال الدولة بسببه » .

ومثله كان الوزير صاحب فخر الدين عمر ابن الخليلي الذي ولي الوزارة أكثر من مرة وبدأها في جمادى الأولى سنة ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م، حيث اشتهر بكثرة مصادراته للولاة والمباشرين في الدولة وانتهى أمره بالقبض عليه ومصادرته<sup>(١٧٩)</sup> .

ومثلهما أيضا كان الأمير الوزير ناصر الدين ابن الشيخي الذي ولي الوزارة في سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م، والذي يقول عنه المقرئزي<sup>(١٨٠)</sup>:

« ويعرف صناعة الحساب مع الظلم والعسف والتكثُر، وأحدث مظالم عديدة ».

ومثل هؤلاء الأمير الوزير يلغيا السالمي الذي اشتهر بظلمه وعسفه ،<sup>(١٨١)</sup> وكذلك الأمير جمال الدين يوسف الأستاذار الذي ولي الوزارة ، إضافة إلى عدة وظائف كبرى وقال عنه أبو المحاسن<sup>(١٨٢)</sup>:

« ثم عانى المظالم حتى برع في الظلم والعسف والجور، وفاق ظلمه عصره بل ومن تقدمه في سفك الدماء وأخذ الأموال... وهو أحد من كان سبباً لخراب ضياع القاهرة وقراها من كثرة ما اخترعه من المظالم ، وقتل أعيان أهل البلاد لأخذ أموالهم » .

وهكذا فقد وجد إلى جانب أولئك العلماء الوزراء الذين اشتهروا بالعفة والنزاهة وحسن الإدارة وزراء مسلمون اشتهروا بالظلم والقسوة والفساد ، ووجد أيضاً إلى جانب أولئك الوزراء الأقباط ممن اشتهروا بالفساد وسوء الإدارة والظلم (وهم كثر) وزراء أقباط قليلون عرفوا بالضبط والأمانة وكانوا مشكوري السيرة لم تمتد أيديهم إلى أموال الدولة والعامة بسوء<sup>(١٨٣)</sup>.

نفوذ الوزراء وصلاتهم بالسلطين:

ارتبط نفوذ الوزراء بالتطورات التي شهدتها الوزارة خلال حكم المماليك . والتي سبق الحديث عنها في بداية هذه الدراسة ، وقد أشرت فيها إلى أن مركز الوزراء ونفوذهم قد ضعفا نتيجة ضعف الوزارة وانحطاط شأنها في الفترة التي تلت السنوات الأولى من قيام الدولة ، وينبغي أن نلاحظ هنا أن ذلك الضعف إنما يكون

إذا لم يلي الوزير أي وظيفة أو أكثر من وظائف الدولة الكبرى مع وظيفة الوزارة أما إذا حدث أن أضيف إلى الوزير وظيفة أو أكثر من تلك الوظائف فإن هذا لاشك سيزيد من نفوذه وسيعلي من مكانته وسيقوي من مركزه في الدولة .

ولقد أشرت عند الحديث عن تعدد مهام الوزير وتنوع اختصاصاته أن من إيجابيات هذا التعدد والتنوع هو زيادة نفوذ الوزراء وزاد من إمكانية تصرفهم في الدولة ، ولقد كان هذا الوضع أكثر وضوحاً عند تولي أحد أمراء الدولة وظيفة الوزارة ، فعلى الرغم من كون الوزارة وظيفة إدارية لاعسكرية خاصة برجال القلم (أرباب الأقلام) إلا أنه حدث في فترات عدة من تاريخ الدولة أن ولي الوزارة أحد الأمراء المماليك الأمر الذي أضفى على الوزير مزيداً من النفوذ والمكانة .

وإذا كان هذا - كما قلت - أكثر وضوحاً في ظل وزارة الأمراء ، فإنه حدث أن زاد نفوذ الوزير وعلت مكانته في ظل وزارة عدد من أرباب الأقلام ممن ولي وظيفة الوزارة من المسلمين أو من الأقباط المسالمة ، وفي كلا الوضعين السابقين ضعف ذلك النفوذ ، وتأثرت تلك المكانة بوجود وظيفة تنال كثيراً من اختصاصات الوزير أو على الأقل تتدخل في مهامه وشؤونه الأمر الذي يحد من قدرته على التصرف بحرية .

ولعل في النماذج التالية من تاريخ الوزارة في العصر المملوكي ما يوضح مستوى ذلك النفوذ الذي بلغه بعض وزراء الدولة ، وما أتاحه لهم من صلة وعلاقة بسلاطينها .

يعد الأمير علم الدين سنجر الشجاعى من أشهر الأمراء الوزراء في مصر ، فهو أول من ولي الوزارة من الأمراء ، وأول من ضرب على بابه الطبلخاناه ، كما كانت الحال بالنسبة إلى وزراء الخلفاء العباسيين في بغداد<sup>(١٨٤)</sup> . وكان سنجر هذا قد اتصل بالسلطان قلاوون ، وهو من جملة الأمراء فلما تسلطن قلاوون سنة

٦٧٨ هـ/ ١٢٧٩ م ، جعله شاذاً للدواوين<sup>(١٨٥)</sup> ثم ولاه الوزارة بمصر سنة ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م<sup>(١٨٦)</sup>.

وكذلك فعل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون حين اعتلى عرش السلطنة سنة ٦٨٩ هـ/ ١٢٩٠ م، فإنه خلع على سنجر الشجاعى ، وأقره وزيراً كما كان في حياة والده<sup>(١٨٧)</sup>.

كذلك اتخذ الناصر محمد بن قلاوون في بداية سلطته الأولى سنة ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٣ م الأمير علم الدين سنجر الشجاعى وزيراً له .

ومع هذا فقد كان الشجاعى يستخف بالسلطان لصغر سنه، وحدثته نفسه بالسلطنة ، وللوصول إلى هذا الغرض قام بتدبير مؤامراته التي انتهت بقتله بعد أن عمل في وظيفة الوزارة للناصر محمد نحو شهر تقريباً<sup>(١٨٨)</sup>.

وفي عهد السلطان لاجين<sup>(١٨٩)</sup> تولى الوزارة الأمير شمس الدين سنقر الأعسر<sup>(١٩٠)</sup> في جمادى الأولى سنة ٦٩٦ هـ/ ١٢٩٦ م، فقبض على زمام الأمور بنفسه، وتعاظم على الأمراء وكبار رجال الدولة ، وتعدى ذلك إلى السلطان نفسه، حتى إنه كان إذا أراد أن يستشير في أمر من أمور الدولة أجابه إجابةً مقتضبة تنم عن عدم اكتراث بمولاه ، ومن ثم عزله من منصب الوزارة وعبر عن استيائه منه وسخطه عليه بقوله: « ماله عندي ذنب غير كبره ، فإني كنت إذا دخل عليّ أحسب أنه هو السلطان وأنا الأعسر، فصدره من مقام وحديثي معه كأنني أحدث أستاذي»<sup>(١٩١)</sup>.

وقد ترك هذا الموقف المهين من جانب الوزير أثراً سيئاً لدى السلطان لاجين مما اضطره إلى عدم تولية وزير آخر عوضاً عن سنقر بعد القبض عليه<sup>(١٩٢)</sup>.

وفي سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية تولى الوزارة الأمير عز الدين

أيك البغدادي في عاشر المحرم سنة ٧٠١هـ / ١٣٠١م<sup>(١٩٣)</sup>، في فترة توليه عظمت الوزارة حتى صارت في مرتبة نيابة السلطنة ، يدل على ذلك أنه في يوم توليه : « جلس بالقلعة وحكم وطلع إليه جميع أرباب المناصب والأعيان والأمراء والمقدمين وهناؤه وقبلوا بأبديته ، وفي ثاني يوم حكم وأمر ونهى وطلب من المستخدمين ما ينبغي طلبه من الحساب»<sup>(١٩٤)</sup>.

وفي سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م ، ألغى السلطان الناصر محمد بن قلاوون كلا من منصبي الوزارة ونيابة السلطنة في وقت واحد « وعطل جيد المملكة من عقودها»<sup>(١٩٥)</sup>. ومن ثم لم يتخذ الناصر وزيراً ، بل اعتمد على ناظر الدولة ، ثم استحدث وظيفة ناظر الخاص ليستعين به على إدارة شؤون البلاد.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت بالناصر إلى العدول عن هذا النظام الذي كان قائماً في عهده وفي عهد من سبقه من سلاطين مصر ، هو رغبته في الانفرد بالسلطة والاستبداد بالنفوذ والسلطان ، والحد من تدخل بعض الوزراء في أمور الدولة تدخلا قد يؤدي إلى إضعاف نفوذه أو ينتهي بعزله ، كما حدث في فترتي حكمه السابقتين<sup>(١٩٦)</sup>.

على أن الوزارة لم تلبث أن أعيدت بعد وفاة الناصر بقليل ، ولكنها هامت بأدوار اتسمت فيها بالضعف والاضطراب ، إذ سرعان ما كانت توأد عقب إحيائها ثم لا تلبث أن تعود حتى تموت.

ومع هذا التذبذب فقد حافظ بعض الوزراء على نفوذهم في الدولة ، ومن أشهرهم في فترة حكم أولاد الناصر محمد ، الأمير سيف الدين منجك الذي تقلد منصب الوزارة سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م للسلطان الناصر حسن ، وصار يتمتع بكثير من النفوذ في منصبه ، فكان يولي من يشاء ويعزل من يشاء ، وأصبح بقاء العاملين في الولايات متوقفاً على موافقته<sup>(١٩٧)</sup>.

هذا ولم تكن وزارة الأمراء هي التي تمتعت طوال هذا العهد بهذا القسط الوافر من النفوذ ، وإنما شاركهم في هذا الاتجاه بعض الوزراء من الأقباط المسالمة وغيرهم . فمثلا وزر للسلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م بهاء الدين علي بن محمد بن سليم المعروف بابن حنّاء ، فكان بيبرس يرجع إليه في أمور الدولة ويعتمد عليه في تنفيذ رغباته وأوامره ، وظل ينعم في ظل بيبرس بمنزلة سامية ومقام رفيع <sup>(١٩٨)</sup> .

كذلك كان شمس الدين محمد بن عثمان المعروف بابن السلعوس الذي ولي الوزارة للسلطان الأشرف خليل سنة ٦٩٠هـ / ١٢٩١م ، وعهد إليه الأشرف تصريف شؤون البلاد ، فكان هو الحاكم بأمره يخشاه كبار رجال الدولة ويأتمرون بأمره ويضعون أنفسهم رهن إشارته <sup>(١٩٩)</sup> .

أما صاحب الوزير علم الدين عبد الله بن أحمد الشهير بابن زنبور القبطي الذي تولى منصب الوزارة سنة ٧٥١هـ / ١٣٥٠م على عهد السلطان الناصر حسن فقد أضيف إليه نظر الجيش ونظر الخاص بجميع الوظائف الثلاث ولم تجتمع لأحد قبله <sup>(٢٠٠)</sup> .

أما في عهد السلطان برقوق فقد تلاشت الوزارة « بما أحدثه من الديوان المفرد... وجعل مرجع هذا الديوان إلى الأستاذار .. وبذلك قوى جانب الأستاذار وضعفت الوزارة » <sup>(٢٠١)</sup> .

كما أن وظيفة مشير الدولة أضعفت كذلك من الوزارة ومن نفوذ الوزراء في عهد السلطان برقوق ، فكان من سلطة مشير الدولة وقتئذ أنه لا يسمح للوزير أن يتفرد بالتصرف في شيء إلا بعد مراجعته <sup>(٢٠٢)</sup> .

كذلك حد من نفوذ الوزير بالإضافة إلى ماسبق إيجاد مجموعة من الوظائف على رأس كل منها شخص يدعى الناظر ، كناظر الخاص . وناظر الدولة الذي



يشارك الوزير في الأمور العامة والشؤون المالية ، حتى إنه كان يقوم بتدبير أمور الدولة إذا غاب الوزير أو تعطلت الوزارة من وزير<sup>(٢٠٣)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فإن الوزارة في عهد برقوق لم تفقد مكانتها نهائيا ، بدليل ما ذكره المؤرخون المعاصرون لتلك الفترة عن منصب الوزارة ، حيث يذكر ابن شاهين<sup>(٢٠٤)</sup> أن « من انتصب لهذه الوظيفة لزمه النهوض بمهمات الدولة وأمور المملكة بأن يحمل أثقالها ، ويزيح اختلالها ، ويصلح أحوالها ، ويحفظ رجالها ، وينمي أموالها ، ويستخدم الكفاة ويوليهم أعمالهم ... فمن أخلص رفعه ، ومن غدر عزله ، ويعتني بجهات الأموال وحراسة أسبابها.. وضبط حسابها والعدل في جبايتها ».

ولذلك نجد أن السلطان برقوق حرص في كثير من الأحيان على اختيار وزراء لهم مكانتهم ، فقد رفع شأن الوزارة حين اختار لها في سنة ٧٥٨هـ / ١٣٥٦م الوزير صاحب شمس الدين إبراهيم كاتب أورلان، وربما كان من أهم أسباب ترشيحه للوزارة أنه مارس الخدمة في دواوين الأمراء ، كما ولي نظر ديوان برقوق قبل أن يتسلطن ، بحيث أصبحت له دُرّة كافية في إدارة القضايا المالية<sup>(٢٠٥)</sup>.

وتشير المصادر المعاصرة لهذه الفترة أن السلطان برقوق فوض الوزارة إلى إبراهيم هذا في وقت اضطربت فيه الأمور المالية للدولة وقلّ ما يصل للوزارة من الغلال وما يجبي من المال<sup>(٢٠٦)</sup>، حيث « استأجر الأمراء النواحي بأجرة قليلة عجلوها »<sup>(٢٠٧)</sup>. ولذلك كانت المهام الموكولة إليه عسيرة وشاقة ، إذ كان عليه أن يضبط الأمور المالية للدولة ، وأن يكف أيدي الأمراء عن اتخاذهم النواحي واستغلالهم للبلاد على هذه الصورة ، كما كان عليه أن يعيد مطابخ السكر إلى ماكانت عليه ، ولكي يتم له ذلك ويتمكن من مباشرة مهام منصبه « سأل السلطان في أن لا يؤجر شيئا من بلاد السلطان لأحد ، وأن تنفذ كلمته ، وأن لا يحمي أحدا

عليه فرسم له بذلك<sup>(٢٠٨)</sup>. ووضعه السلطان في مستوى المسؤولية ومنحه سلطة مطلقة حيث انفرد بمباشرة الأمور بنفسه بعيدا عن مشير الدولة الذي كان من مهامه وقتئذ ألا يتفرد الوزير بالتصرف في شيء إلا بعد مراجعته. وقد أشار إلى ذلك ابن الصيرفي<sup>(٢٠٩)</sup> قوله: « وكان الأمير جركس الخليلي له التحدث في الدولة فرفع يده من التحدث فيها ». وترتب على ذلك اتساع نفوذ الوزير فعظمت مكانته وهابه كبار الأمراء<sup>(٢١٠)</sup>.

وقد أجمعت المصادر المعاصرة على أن هذا الوزير تمكن ببراعته في القضايا المالية من أن يملأ بيت المال بالأموال، وأن يعطي أرباب الوظائف رواتبهم من غير نقص، وعند وفاته كان الحاصل في بيت المال مليون درهم من الفضة، ومن الغلال الذي ملأ به الأهراء السلطانية<sup>(٢١١)</sup> ثلاثمائة وستون ألف أردب، ومن الأغنام ستة وثلاثون ألف رأس، ومائة ألف طائر من الأوز والدجاج، ومن الزيت ألفا قطار، ومن السكر كذلك<sup>(٢١٢)</sup>.

ولهذا وصف المؤرخون وزارته بأنها صارت على القاعدة القديمة والقوانين المحررة، وأن السلطان كان مطيعاً له في كل ما يراه، ولذلك صارت يده فوق أيدي أهل الدولة وكبار الأمراء بها، وهابه الخاص والعام<sup>(٢١٣)</sup>.

ولم يحاول هذا الوزير أن يستغل منصبه لجمع المال لحسابه الخاص، بل كان يأخذ مايكفي معيشته فقط<sup>(٢١٤)</sup>.

وفي السلطنة الثانية لبرقوق سنة ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م حدث في وظيفة الوزارة تطور يدعو إلى ذكره وذلك حين وليها الأمير الوزير محمد بن لاجين المعروف بابن الحسام، حيث استخدم جميع الوزراء السابقين في إدارة شؤون الوزارة، فأسند نظر البيوت<sup>(٢١٥)</sup> واستيفاء الدولة<sup>(٢١٦)</sup> للوزير السابق سعد الدين بن البقري، كما قرر موفق الدين أبا الفرج الوزير السابق في استيفاء الصحة<sup>(٢١٧)</sup>. وقرر

غيرهما من الوزراء السابقين في عدة وظائف ومهام أخرى، وصار هؤلاء الوزراء يباشرون مهام ووظائفهم تحت إشراف الأمير الوزير ابن الحسام الذي صار يلقب بوزير الوزراء نظراً لرئاسته للوزراء الذين شغلوا هذا المنصب من قبل<sup>(٢١٨)</sup>.

وقد علق أحد المؤرخين المعاصرين لهذه الفترة على هذا الإجراء بقوله : « ولم يقع لغيره من الوزراء مثل هذا »<sup>(٢١٩)</sup>. كما علق المقرئ على ذلك بقوله : « وركبوا - أي الوزراء في خدمته وصار ذلك دأبهم دائماً ولم يسمع بمثل ذلك »<sup>(٢٢٠)</sup>.

وممن تولى منصب الوزارة على هذه الصورة - زمن السلطان برقوق - الأمير الوزير محمد بن رجب بن كلفت<sup>(٢٢١)</sup> ، وذلك في ربيع الآخر سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٣م « فخلع السلطان على جماعة من الوزراء البطالين<sup>(٢٢٢)</sup> بوظائف تحت يده تعظيماً له وصار الجميع في خدمته<sup>(٢٢٣)</sup> ، وأصبحوا يباشرون أعمالهم تحت رئاسته وإشرافه.

وفي عهد السلطان فرج ، ضعفت الوزارة عن عهدا السابق وبلغت الغاية من الضعف ففسد حالها واضطربت أمورها، فكان الوزراء يتبدلون على المنصب بسرعة مذهلة ، فبعضهم قد يمكث في الوزارة سنة أو أكثر ، ولكن الغالبية منهم في هذه الفترة لا يمكث سوى شهوراً أو أياماً ، وقد يعود إلى الوزارة من عزل منها ليتولاهم مرة ثانية وثالثة ، لذا رأينا المؤرخين المعاصرين لهذه الفترة يسوقون تواريخ تعيين الوزراء وليس بين تعيين وزير وآخر فترة زمنية طويلة ، يضاف إلى ذلك أن الكثرة من وزراء هذه الفترة فروا من مناصبهم هاربين حيث عجزوا عن الاستمرار فيها نتيجة لسوء الحالة الاقتصادية ، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره مؤرخ كابن الصيرفي<sup>(٢٢٤)</sup> حيث يقول : « وفي يوم السبت الخامس عشر (من المحرم سنة ٨٠٦هـ) غُيِبَ الوزير علم الدين أبو كم<sup>(٢٢٥)</sup> وهرب من العجز وقلة الحاصل » .

كذلك هرب الوزير تاج الدين ابن البقري بعده بشهرين تقريبا، لأنه عجز عن مواجهة النفقات السلطانية، <sup>(٢٢٦)</sup> ثم عين بدلا منه وفي فترة زمنية قصيرة أكثر من وزير وجميعهم يعجزون عن مواجهة احتياجات الوزارة وتأمين متطلباتها، وقد يعاد إلى الوزارة من هرب منها ليتولاها من جديد، ولكنه سرعان مايهرب بعد أيام قلائل، فقد أعيد الوزير علم الدين أبو كم إلى الوزارة ولكنه هرب بعد ثمانية أيام <sup>(٢٢٧)</sup>.

ولم يرتفع شأن الوزارة طوال فترة السلطان فرج بن برقوق إلا عندما أضيفت إلى الأستادار، وفي ذلك يقول المقرئزي: <sup>(٢٢٨)</sup> « وما رأينا الوزارة من بعد انحطاط رتبها يرتفع قدر متوليها إلا إذا أضيفت إلى الأستادارية كما وقع للأمير جمال الدين يوسف الأستادار... وأما من ولي الوزارة بمفردها... فإنما هو كاتب يتردد ليلا ونهاراً إلى باب الأستادار ويتصرف بأمره ونهيه»

وكان جمال الدين يوسف هذا قد استقر في وظيفتي الوزير وناظر الخاص مضافاً إلى الأستادارية سنة ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م زمن الناصر فرج بن برقوق.

وهذا أول علو شأنه، فسار كما قال السخاوي <sup>(٢٢٩)</sup> « عزيز مصر على الحقيقة، لا يعقد أمر إلا به ولا تنفصل مشورة إلا عن رأيه، ولا يخرج إقطاع ولو قل إلا بإذنه، ولا يستخدم أحد من الأمراء ولو عظم كاتباً عنده إلا من جهته، ولا تباع دار حتى تعرض عليه، ولا يثبت مكتوب على قاض حتى يستأذنه ولا يلي أحد وظيفة إلا بأمره، ولا يباع شيء حتى يعرض عليه، ولا تكتب وصية حتى تعرض عليه أو يأذن فيها، وخضع له الأمر والمأمور، وصار رؤساء الدولة ينزلون في ركابه إلى منزله ».

وهكذا « اضمحل شأن الوزارة وضعف نفوذ شاغلها، وتفاصرت حتى لم يبق منها إلا الاسم دون الرسم »

وفي ذلك يقول المقرئزي<sup>(٢٣٠)</sup> نقلاً عن الوزير صاحب ابن البقري القبطي المتوفي سنة ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م ، وكان قد ولي الوزارة للسلطان برقوق : «الوزارة اليوم عبارة عن حوائج كاش عفش يشتري اللحم والحطب وحوائج الطعام» .

وقد ظلت الوزارة على هذه الحال حتى منتصف القرن التاسع الهجري تقريباً ، وقد تزامن هذا الضعف واضمحلال النفوذ مع فساد النظم الإدارية الذي تزامن أيضاً مع سوء الحالة الاقتصادية للدولة على عهد السلطان فرج بن برقوق ، ولا أدل على ذلك مما ذكره المقرئزي<sup>(٢٣١)</sup> في حوادث سنة ٨٠٩هـ / ١٤٠٦م حيث ذكر أنها « أول سنى الحوادث والمحن التي خربت فيها ديار مصر ، وفنى معظم أهلها ، واتضعت بها الأحوال ، واختلت الأمور خلافاً لأذن بدمار إقليم مصر » .

يضاف إلى ذلك أن وزراء السلطان فرج كان لهم ضلع كبير في تدهور أحوال البلاد في تلك الفترة حيث « أكثر وزراؤه من رمي البضائع على التجار ونحوهم بأعلى الأثمان ، فكانوا يأخذون الحق والباطل ويأتون له به لئلا يعزلهم من وظائفهم »<sup>(٢٣٢)</sup> .

هذا وقد تزايد اختفاء الوزراء في العقود الأخيرة من حكم الدولة وتركهم لمناصبهم إما بهروبهم أو بعزلهم عنها بسبب العجز عن القيام بالكلف السلطانية .

فمثلاً اختفى الوزير تاج الدين عبد الرزاق القبطي ابن كاتب المناخ سنة ٨٢٦هـ / ١٤٢٣م على عهد الأشرف برسباي بسبب عجزه عن القيام بمهام منصبه لقصور في موارد وزارته<sup>(٢٣٣)</sup> .

كذلك قام السلطان الأشرف برسباي بعزل وزيره أقبغا الجمالي<sup>(٢٣٤)</sup> سنة ٨٢٣هـ / ١٤٢٩م ، بحكم عجزه عن القيام بالكلف السلطانية<sup>(٢٣٥)</sup> كذلك حدث أن ثارت ممالك السلطان الأشرف برسباي سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م بسبب تأخر رواتبهم ومصروفاتهم ، وعجز الوزير عن تأمينها ، فقصدوا بيت الوزير أمين الدين بن

الهيصم<sup>(٢٣٦)</sup> ونهبوه ، ولم يتمكنوا من القبض عليه لفراره منهم<sup>(٢٣٧)</sup> .

ويذكر أبو المحاسن<sup>(٢٣٨)</sup> في حوادث سنة ٨٤١هـ / ١٤٣٧م أن وزير الأشرف برسبای بلغ بأن المماليك السلطانية عزموا على نهب داره ، فوزع الوزير ماعنده واختفى .

كذلك ذكر ابن إياس<sup>(٢٣٩)</sup> في حوادث سنة ٩٢٢هـ / ١٥١٦م على عهد الأشرف قانصوه الغوري<sup>(٢٤٠)</sup> أنه تجمد للمماليك السلطانية صرف اللحوم من ديوان الوزارة ، وعندما لم يتمكن الوزير من الوفاء بها اختفى ، وكانت المماليك السلطانية قد استوعدته بالقتل<sup>(٢٤١)</sup> .

وهكذا لم يعد وزراء هذه الفترة يحكمون سيطرتهم على الأمور الموكولة إليهم ، وكاد زمام الأمور يفلت من أيديهم ، وصاروا هدفاً للمماليك السلطان يعتدون عليهم تارة ، وينهبون بيوتهم تارة أخرى .

هذا ويحوي تاريخ دولة المماليك الكثير من الأمثلة والنماذج الدالة على ضعف نفوذ الوزراء ، وتأثير هذا الضعف على علاقتهم بسلاطين الدولة ، وقد أوردت المصادر التاريخية المملوكية<sup>(٢٤٢)</sup> تلك النماذج وأوضحت خلالها التغيرات السريعة التي شهدتها منصب الوزير والإشارة أحياناً إلى عجزهم عن القيام بمهام الوزارة ومتطلباتها ، مما يدل على ضعف نفوذهم من ناحية ، وعدم أهليتهم بتولي وظيفة الوزارة من ناحية أخرى .

### عزل الوزراء :

لم تشر المصادر إلى طريقة عزل الوزير من منصبه ، أيتم ذلك شفاهة أم كتابة؟ ، واكتفى المؤرخون بالإشارة إلى العزل وكيفية معاملة الوزير المفصول عن الخدمة على اعتبار أن هذا هو المهم ، وإذا عزل الوزير عن منصبه فالغالب أنه

يسجن ويصادر ، وفي كثير من الأحيان يعاقب الوزير ويموت تحت العقوبة ، وقلَّ ما عزل وزير وأبقى على حياته وماله ، فمن النادر أن يفلت وزير من عقوبة أو إهانة أو نحو ذلك عند عزله ، وكحدث نادر يستحق الذكر تشير بعض المصادر التاريخية إلى عزل الوزير دون عقوبة <sup>(٢٤٣)</sup> .

أما أسباب عزل الوزراء فكانت مختلفة باختلاف الوزراء أنفسهم فمنها الظلم ، كما حدث مع الوزير صاحب ماجد بن عبد الرزاق فخر الدين القبطي ، وكان قد استقر في الوزارة سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م على عهد السلطان فرج ابن برقوق ، ثم ولى نظر الخاص مضافا للوزارة ، ولم يحمدها وعزل ثم عوقب ، حتى مات تحت العقوبة ، وكان سبب السيرة في مباشرته ظلوماً عسواً <sup>(٢٤٤)</sup> .

ومنها سوء تصرف الوزير ، وذلك مثل ما حدث مع الأمير منجك وزير السلطان حسن بن الناصر محمد بن قلاوون ، فقد حدث في بداية سلطنة الناصر حسن أن جفت مياه النيل حتى عز وجود الماء الذي كان ينقله السقاؤون إلى سكان المناطق المختلفة بالقاهرة ، فاتفق رأي كبار الأمراء القابضين على زمام السلطة - حيث كانت سن السلطان وقتئذ ١١ سنة - أن يسدوا نهر النيل ، فقام ببناء جسرين على النيل ، وكان جملة ما أنفق على بنائهما أربع مائة ألف دينار . فلما زاد النيل جرفت مياهه أحد الجسرين وتسببت في إسقاط عدد من الدور والأماكن فتغير خاطر السلطان وكبار أمرائه على الأمير منجك الوزير بسبب ذلك المال الذي غرمه على تلك الجسور ، ولم يفد من ذلك شيئا ، ثم إن السلطان صادر منجك وقرر عليه مالا وعزله من الوزارة <sup>(٢٤٥)</sup> .

وكان للمنافسة بين رجال الدولة من أمراء وكبار الموظفين ، وما نتج عن ذلك من وشايات دوره في عزل الوزراء ، خاصة إذا كان الوزير سبب الإدارة ، ومثل ذلك ما ذكره النويري <sup>(٢٤٦)</sup> عن الوزير ابن الشخي الذي قبض عليه وعزل عن منصبه

سنة ٧٠٤هـ / ١٣٠٤م بسبب سوء إدارته وتضييقه على السلطان الناصر محمد - وكان صغير السن - إضافة إلى ماوقع بينه وبين أمراء الدولة من منافسة أدت إلى الوشاية به ، ومن ثمَّ عمل الأمراء - وكان بأيديهم تدبير أمور الدولة - على القبض عليه ، ومعاقبته الأمر الذي انتهى إلى وفاته .

وكذلك ذكر المقرئزي<sup>(٢٤٧)</sup> ماوقع للوزير ابن الغنام<sup>(٢٤٨)</sup> سنة ٧٤١هـ / ١٣٤١م بسبب تنافسه مع ناظر الخاص الذي أخذ مع السلطان الناصر محمد في العمل على الإيقاع بالوزير ومعاقبته ومصادرته ، وانتهى أمره إلى الموت تحت العقوبة .

والأمثلة على هذا السبب عديدة في المصادر التاريخية ، ولكن الملاحظ أنها كانت في العهد المملوكي الأول أكثر وقوعاً وتكراراً من العهد المملوكي الثاني وإذا كان من سبب لذلك فإنما يعود إلى الوزارة نفسها ، وبالذات لدرجة نفوذ الوزير ، وإذا كان الوزير في العهد الأول أكثر نفوذاً وقوة بحيث كثر حساده ومنافسيه فهو في العهد الثاني من الضعف وتدني المركز ، بحيث يشفق عليه من توليه وظيفة الوزارة .

وقد يكون سبب العزل سياسياً ، وهو ماوقع للأمير علم الدين سنجر الشجاعى الذي تولى منصب الوزارة في بداية سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الأولى سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م ، وكان له من العمر وقتئذٍ تسع سنين . فصار الشجاعى يستخف بالسلطان لصغر سنه ، وحدثته نفسه بالسلطنة فصار يرمى بالفتن بين كبار الأمراء وبين نائب السلطنة ، وأنفق الوزير الشجاعى في سبيل الوصول إلى هدفه مايقرب من ثمانين ألف دينار على أتباعه من المماليك تحريضاً لهم للوثوب على نائب السلطنة وأتباعه ، وانتهت هذه المؤامرة بقتل الوزير ، ورسم نائب السلطنة بأن تعلق رأس الوزير على رمح ، ويطاف بها في مصر والقاهرة<sup>(٢٤٩)</sup>



وقد يعزل الوزير نظير مبلغ من المال يقبضه السلطان ، وذلك عند فساد النظم الإدارية وشراهة السلطان للمال، ومثل ذلك حدث عندما حسن الأستاذار فخر الدين بن أبي الفرج سنة ٨١٤هـ / ١٤١١م للسلطان فرج بن برقوق القبض على كل من وزيره ابن البشيرى وعلى ناظر خاصه ، فلما بلغهما نبأ هذه المؤامرة بادرا واتفقا مع السلطان فرج على مال يقومان به للسلطان في مقابل أن يقبض على فخر الدين ابن أبي الفرج المذكور، فمال السلطان إلى كلام كل من وزيره وناظر خاصه ووافقهما على رغبتهما نظير مايقومان به من مال<sup>(٢٥٠)</sup>.

وقد يكون عزل الوزير عن منصبه بسبب عجزه عن توفير المال اللازم للقيام بمهمته ، ومن ثمَّ عدم قدرته على تأمين احتياجات السلطان ومماليكه .

وقد سبق أن أوضحت أمثلة عديدة توضح هذا السبب<sup>(٢٥١)</sup> الذي كان أكثر وضوحاً في العهد المملوكي الثاني خصوصاً بعد أن ساءت أوضاع الدولة ، وبالذات الاقتصادية والمالية ، وخلت خزينتها من الأموال اللازمة ، ومع أن بعض الوزراء عمل على مواجهة هذه الأوضاع ببعض الحلول ، إلا أنها كانت مؤقتة لم يتحقق لها الاستمرار بسبب شدة الأزمة وصعوبتها ، هذا ويورد المقرئ نصاً طويلاً يوضح فيه ذلك السبب وتلك الحلول والموقف منها ، ولأهمية هذا النص ولصلته المباشرة بالوزير ومهامه أوردته ختماً لحديثي عن هذه الجزئية .

يقول المقرئ: <sup>(٢٥٢)</sup>

« وكان ابن غراب - الوزير - قد قطع في شهر رجب - سنة ٨٠٩هـ - اللحم المرتب على الدولة للمماليك السلطانية والأمراء وأهل الدولة ، وصرف لأربابه عن كل رطل لحم درهماً ، وسعره يومئذ ثمانية دراهم للرطل ، فخفت كلفة الدولة ، وصار الوزراء في راحة ، وذلك أن اللحم كان ثمنه في كل يوم زيادة على خمسين ألف درهم ، فنزل بالناس من أجلها أنواع من البلاء ، ويمر بالوزير من القَبَاضِ إهنة لاتوصف ، ويحتاج في هذا إلى مصادرات الناس وأخذ الأموال بأنواع الظلم،

ولذلك كان الوزراء يعجزون عن سد الوزارة ، فمنهم من يخفي ومنهم من يستعفي ومنهم من ينكب ، وكان ثمن هذا اللحم يقال له النقدة والذين يقبضونه من الوزير يقال لهم المعاملون ، ولهم سلاطة فإذا أحيلوا على أحد استخلصوا منه بأيديهم فإن تعاسر عليهم نهبوا داره أو حانوته ، وإذا لم يجد الوزير سبيلاً إلى إعطائهم تلك الليلة ثمن اللحم ولا أحالهم على أحد أسمعوه مايكره ، ومدوا أيديهم إلى مايجدوه تحته من فراش أو عنده من شيء وأخذوه ، فزال عن الناس عامة وعن الوزراء خاصة بترك صرف لحم الراتب ، وتعويض أربابه عنه مالا بلاء عظيم ، وصار الوزير بعدما كان يحتاج إلى النقدة في كل ليلة ، ولا يقدر أن ينام حتى يدفعها إلى المعاملين أو يوزعها على من يحيلهم عليهم قد أمن ، فإنه لا يصرف ثمن ذلك لأربابه إلا من الشهر إلى الشهر ومع هذا فيعطي في الدرهم سدسه أو سبعة واستمر الأمر على هذا .



سبقت الإشارة إلى أنه من النادر في التاريخ المملوكي أن يفلت وزير من عقوبة أو إهانة أو نحو ذلك ، وأنه من حسن حظ الوزير أن ينتهي أمره إلى عقوبة خفيفة أو مصادرة ، فقد أفضت نهاية كثير من وزراء الدولة إلى الموت بعد عزله ، وذلك نتيجة للعقوبة التي تقع عليه ، وتتم غالباً بضربه ضرباً مبرحاً .

فمن هؤلاء الوزير ابن السلعوس الذي عزل من منصبه سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م ، وسلم لشاد الدواوين الذي عاقبه بأنواع العقوبات ، وكان « يخرج به إلى القلعة نهاراً على حمار ، فتجتمع العامة له ، وبأيديهم النعال المقطعة العتيقة ، ويقولون وهم يسخرون به : يا صاحب . علّم لنا على هذه ! » فلم يزل في مقاساة لهذه الأحوال إلى أن مات تحت العقوبة. <sup>(٢٥٣)</sup>

ومنهم الوزير ابن الشيخي الذي عزله السلطان الناصر محمد سنة ٧٠٤هـ /

١٣٠٤ م ، وتسلمه شاد الدواوين ، فضربه بالمقارع حتى مات تحت العقوبة. (٢٥٤)

وكذلك حدث للوزير ابن زنبور القبطي سنة ٧٥٣هـ / ١٣٥٢ م ، فقد عزله السلطان الصالح وقبض عليه وسجنه في القلعة ، وصادر جميع أمواله ، وضربه ضرباً مبرحاً ، وأمر بنفيه ومات في منفاه مخنوقاً. (٢٥٥)

وأيضاً حدث للوزير ماجد بن عبد الرزاق القبطي الذي عزله السلطان الناصر فرج سنة ٨١١هـ / ١٤٠٨ م لسوء سيرته في وظيفته ، ولظلمه وعسفه ثم سلمه إلى الأستادار فعاقبه أشد عقوبة ، ثم سلمه الأستادار إلى والي القاهرة وحرّضه عليه حتى مات تحت العقوبة (٢٥٦).

وغير هؤلاء عدد لا بأس به من وزراء الدولة ممن قضى نحبه تحت العقوبة التي فرضت عليه لسبب أو لآخر ، وتلفت غير هذه النهاية نظر مؤرخي العصر وتشير استغرابهم ، ومن ذلك قول المقرئ (٢٥٧) عن الوزير ابن كلفت « وهو ممن مات بغير نكبة من وزراء مصر » ، وكذلك قول ابن الصيرفي (٢٥٨) عنه : « ومات سالمًا من نكبات الزمان وتغير السلطان ، وهذا نادر الوقوع » ، وأيضاً قول ابن حجر (٢٥٩) عن الوزير البشيري : « سلم في المصادرة من الإهانة والضرب وغيره مما كان يصنع بأمثاله »

## وأخيراً :

فقد كان هذا واقع الوزراء في العصر المملوكي ، وكانت تلك التطورات الوزارية في الدولة المملوكية من خلال التنظيم الإداري في دولة سلاطين المماليك الذين لم تحظ الوزارة خلال عهودهم بالاهتمام الذي حظيت به في عصور إسلامية مختلفة ، ولم يولوها العناية التي تستحقها كثاني وظيفة في الدولة ، بل جعلوها

مجرد وظيفة إدارية شأنها شأن الوظائف الإدارية ذات المستوى المتوسط في ظل الوزراء ذوي النفوذ والمكانة والمركز، وذات المستوى الأقل أهمية في ظل الوزراء الذين زادوا بضعفهم، وسوء إدارتهم، وعدم أهليتهم من ضعف الوزارة، وانحطاط شأنها بحيث أصبحت وظيفة لا تأثير لها في التنظيم الإداري، ولا لمتوليها أي تأثير في نظام الحكم المملوكي، فكأنها وظيفة لا وجود لها، أو كأن مهام صاحبها تتعارض مع مهام وظائف أخرى أكثر أهمية وأرفع مكانة، فأصبحت الوزارة مهمة تضاف إلى مهام أصحاب تلك الوظائف.

هذا هو الواقع الذي عاشته الوزارة معظم سنوات العصر المملوكي، فقسمت مهام صاحبها إلى عدة وظائف، ففقدت بذلك ثقلها وعلو مكانتها، ثم أبطلت دون أن يكون لهذا الإبطال أي تأثير أو نتائج، وأعيدت دون أن تلحظ إعادتها، وأهملت وتلاشت فكان ضحية ذلك الوزير الذي فرض عليه توليها مرات، وعذب من أجلها مرات أخرى.

أرجو أن أكون قد وفقت في دراسة واقع الوزارة في العصر المملوكي، وأن أكون قد أوضحت عناصر الموضوع وجزئياته المختلفة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## ملحق رقم (١)

(نسخة تقليد بالوزارة لقاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز

بتاريخ ١٠ رمضان سنة ٦٥٥هـ) (٢٦٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله وبه توفيقى . الحمد لله الذي أوضح بعد الغي سبيل الرشد .  
وتدارك من المجد ما خلق من أبراده الجدد . وثقف قناة الملك حتى لا يرى فيها  
عوج ولا أود . واستغنى في تدبير سلطانه العظيم عن وزير به يعتد .

أحمدته على نعم سهلت صعباً . وسقت على ظمأ بارداً عذبا . ورَجَعَ بها  
ماضاف من الأمور واسعاً رحباً . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، الذي  
أضحى به معهد الإيمان معهوداً . ونظام المكرّمات منضوذاً . وعلى آله وأصحابه ،  
الذين كان سعيهم في الإسلام مَحموداً ، وأنوار مناقبهم متوقّدة لاتعرف خُموداً .

وبعد ، فلما كان المجلس السامي ، صاحب الأجل ، الصدر الكبير ، الإمام  
العالم ، الوزير الكامل ، المجتبي المختار ، تاج الدين ، بهاء الإسلام ، مجد  
الأنام ، شرف الوزراء زين الفضلاء ، رئيس الأصحاب ، صفوة الملوك  
والسلطين ، مفتي الفرق ، خالصة أمير المؤمنين : عبد الوهاب ابن القاضي الأعز  
خلف - أدام الله سعاده ، وقرن بالتأييد بداه وإعادته - ممن سلكت به التجربة حزناً  
وسهلاً ، وراض جامع الأمور ناشئاً وكهلاً ، وتمت كلمات تفضيله بفضائله صدقاً  
وعداً ، وجددت له مساعيه الحميدة ملابس ثناء لاتبلى . وأجلى من أكار معانيه

بُذُوراً لاتُعرف أفولاً ولا كسوفاً ، واستلَّ من آرائه شُعلاً ، فلو طُبعت لكانت  
سيوفاً . واتَّسق نظام بلاغته ، فكأنه نظامٌ فريد . واستُعِيدَت ألفاظه فما أخلقها العودُ  
على المستعِيد وحلَّى بذرَ مساعيه جيداً من المُلْك عِطِلاً ، وعاد رُبْعُ المكارم  
بمناقبه عامراً أهلاً .

رُسِمَ بالأمر العالي المولوى السلطاني ، الملكي المنصوري النوري - شرفه  
الله وأعلاه ، وأنفذه وأمضاه - أن يُفَوَّضَ إليه أمرُ الوزارة ، لِمَا عُلِمَ فيه من السُّودَدِ  
الذي اقتادَ به صعبَ المكارم والمفاخر ، التي حازَ منها مالم يحزُهُ الأوائِلُ ، وإن  
جاء في الزَّمَنِ الآخر . والفضائل التي فازَ منها بقَصَبِ السَّبْقِ ، والأحكام التي تحلَّى  
فيها بدرُّ الأناة والرفق . والسياسة التي سلَّكَ بها نهجَ السبيل إلى الحق . والمعالي  
التي أبدى في كسبِها ما أبداه ، من ثَغَرِهِ الضاحك ووجهه الطلق . والنزاهة التي  
أهلَّته لأشرف المناصب ، وقضت له بسلامة العواقب ، والصنایع التي غذت معارفه  
عند مُناكَرَةِ النوائب ، والمكارم التي لَحَّتْ في العلُو ، فكأنها تحاول أخذَ ثارٍ من  
الكواكب ..

ولقد أمعنا النظر في ارتياده ، وانتقدناه من بين الناس ، فلم نألُ جهداً في  
انتقاده . وخطبَ لهذه الرتبة الرفيعة لما أوراه في المكرُمات من زِناده . وأهلَّ لهذا  
المنصب الشريف الذي يدعُ الآباء والأبناء من حُسَّاده .

## ملحق رقم (٢)

(وصية وزير) (٢٦١)

« يوصى بتقوى الله فإنه عليه رقيب ، وإليه أقرب من كل قريب ، فليجعله أمامه ، وليطلب [منه] لكل ما شرع فيه تمامه ؛ وليجعل رأيه في كل ما تشدُّ به الدولة أزرها ، وتُسند إليه ظهرها ؛ وليجعل العدل أصلاً يبنى على أسسه ، والعمل في أموره كلها لسلطانه لا لنفسه ؛ وليدعُ منه الغرض جانباً ، وحظَّ النفس الذي لا يبدو إلا من العدو وليصدق من دعاه صاحباً ؛ وليبصر كيف يُثمر الأموال من جهاتها ، وكيف يخلص بيوت الأموال - بالاعتصار على الدراهم الحلال - من شبهاتها ؛ ولينزه مطاعم العساكر المنصورة عن أكل الحرام فإنه لا يُسمن ولا يغني من جوع ، ولا يرى به من العين إلا ما يحرم الهجوع ؛ وليحذر من هذا فإن المفاجيء به كالمخاتل ، وليتجنب إطعام الجند منه فإن [أكل] الدرهم الحرام ما يُقاتل ؛ وليُحسن كيف يولِّي ويعزل ، ويسمِّن ويهزل ؛ وعليه بالكفاة ، الأمانة ، وتجنب الخونة وإن كانوا ذوي [غناء] ، وإياه والعاجز ، ومن لو رأى المصلحة بين عينه رأى بينه وبينها ألف حاجز ، وليطهر بابه ، ويسهل حجابيه ، ويفكر فيما بعد أكثر مما قرب : مقدماً للأهم فالأهم من المصالح ، وينظر إلى ما غاب عنه وحضر نظر المماسي والمصباح ، ولا يستبدل إلا بمن ظهر لديه عجزه أو ثبتت عنده خيائته ؛ ولا يدعُ من جميل نظره من صحَّت لديه كفايته ، أو تحققت عنده أمانته ؛ وليسلك أقصد الطرق في أمر الرواتب التي هي من صدقاتنا الشريفة وصدقات من تقدَّم من الملوك ، وهي إما لمن وجب له حق وإن كان غنياً أو عرف صلاحه وهو صعلوك ؛ وكذلك ما هو لأيتام الجند الذين ماتوا على الطاعة ، أمثالهم ممن خدم

دولتنا القاهرة بما استطاعه: فَإِنَّ غَالِبَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ لَمْ يَخْلَفْ لَهُمْ إِلَّا مَا نَسَمَحُ لَهُمْ بِهِ مِنْ مَعْرُوفٍ، وَنُجْرِيهِ لَهُمْ مِنْ جَارٍ هُوَ أَنْفَعُ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَخْلَفُهُ الْآبَاءُ لِلْأَبْنَاءِ مِنَ الْمَالِ الْمَتَمَلِّكَ وَالْوَقْفِ الْمَوْقُوفِ؛ وَلِيَصْرِفَ اهْتِمَامَهُ إِلَى اسْتِخْلَاصِ مَالِ اللَّهِ الَّذِي نَحْنُ أَمْنَاؤُهُ، وَبِهِ يَشْغُلُ أَوْقَاتِهِ وَتَمْتَلِي كَالْإِنَاءِ آنَاؤُهُ فَلَا يَدَعُ شَيْئًا لِبَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ، وَلَا يَتَسَمَّحُ فِي تَخْلِيَةِ شَيْءٍ مِنْهُ كَمَا أَنَّا نُوَصِّيهِ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِحَقِّهِ، وَلِيَبْقَ لِأَيَامِنَا الزَّاهِرَةِ بِتَوَاقِيْعِهِ ذِكْرًا لَا يَفْنَى، وَبِرًّا لَا يَزَالُ ثَمَرُهُ الطَّيِّبُ مِنْ قَلَمِهِ يُجْنَى لِيَكُونَ مِنْ رِيَّاحِ دَوْلَتِنَا الَّتِي تَغْتَنِّمُ مَا يَشِيرُهُ مِنْ سَحَابِهَا الْمَطِيرِ وَحَسَنَاتِ أَيَامِنَا الَّتِي مَازُكْرْنَا وَذَكَرْ مَعْنَا فِيهَا إِلَّا وَقِيلَ: نَعَمَ الْمَلِكُ وَنَعَمَ الْوَزِيرُ.



### ملحق رقم (٣)

#### (وظيفة الوزير)<sup>(٢٦٢)</sup>

اسم لمن ينظر في المكوس وغيرها من الأموال التي ترفع إلى السلطان وبيت المال. ومن حقّه بذل النصيحة للملك ، وكفّ أذاه عن أموال الرعيّة ، وتخفيف الوطأة عنهم ما أمكنه ، وقد علم أنّ المكوس حرام . فإنّ ضمّ الوزير إلى أخذها الإجحاف في ذلك وتشديد الأمر فيه ، والعقوبة عليه ، فقد ضمّ حراما إلى حرام . بل إذا لم يقدر على إبطال حرام ، فلا يزيد الطين بلة ، بل لأقل من الفرق والتخفيف ، ومما يجب عليه التيقظ له الأموال التي تجتمع عنده ، ومنها حلال ومنها حرام . فعليه ألا يخلطها بل يدع الحلال بمفرده ، والحرام بمفرده ، وإذا فمتى خلطهما ولم تتميز صار الكل حراماً . وفي ذهن كثير من العامة أن الأموال إذا خلطت ودخلت بيت المال صارت حلالا . وهذا جهل ؛ ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال . وبيت المال لا يحلّ ما حرّم الله تعالى . ثم إذا تميز الحلال عن الحرام صرف الحلال على أهل العلم والدين ومن يتحرّى أكله . ويتعين عليه التخفيف في العقوبات على من تتوجّه عليه بغير حقّ إذا لم يمكنه دفعها . فليت شعري إذا جلس وزير يعاقب الرعايا ليستخرج منهم الخبائث التي لا يجوز له أخذها ، ودفعها إلى من يأخذها ظلماً ، ويصرفها فيما لا يحلّ فكيف يكون وجهه عند الله تعالى ! وكيف لا يتبادر إليه الوحوم وسوء العاقبة في الدنيا وكذلك ترى عواقب الوزراء وقبض الدواوين شر العواقب في الدنيا والآخرة .

## الهوامش:

- ١ - ابن خلدون: عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٦م) المقدمة، ص ٢٠٢، ٢٠٣. دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٢ - العمري: شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٩م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج ١٠، ورقة ١٦٧ ب، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٥٦٠) معارف عامة.
- ٣ - القلقشندي: أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ٤، ص ٣٨، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- ٤ - المقرئ: تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقرئية) ج ٢، ص ٢٢٣، دار صادر بيروت عن طبعة بولاق ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م.
- ٥ - ابن طباطبا: محمد بن علي (ت بعد ٧٠١هـ/١٣٠١م): الفخري في الآداب السلطانية، ص ١٣١، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩٣١م؛ ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٠٤.
- ٦ - ابن طباطبا، الفخري، ص ١٣٣؛ ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٣٨.
- ٧ - علي إبراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى، ص ٣٩٢، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.
- ٨ - المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٣٦٧-٣٦٨، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ٩ - السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ/١٣٧٠م)، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٧، ص ١٦٧، تحقيق عبد الفتاح الحلو وغيره، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٧١م، أبو المحاسن: يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٦، ص ١٥٦-١٥٧، عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- ١٠ - هي وظيفة النائب سواء كان نائباً عن السلطان (نائب حضرة أم نائب غيبة) أو النائب في

ولايات الدولة التي أطلق عليها اسم نيابات لكون متوليها نائباً عن السلطان في إدارتها والإشراف على أمورها الداخلية. فضلاً عن بحثنا : نيابة السلطنة في مصر المملوكية مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العدد الثامن عشر ذو القعدة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

١١ - مسالك الأبصار و ممالك الأمصار ، ج ١٠ ، ق ١٦٨ أ.

١٢ - السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ولد سنة ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م يوم السبت الخامس عشر من شهر المحرم وملك بعد مقتل أخيه الأشرف خليل في الرابع عشر من المحرم سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٣م وعمره تسع سنوات وهي سلطنته الأولى وخلع بعد سنة واحدة ثم عاد إليها مرة ثانية في شهر ربيع الآخر عام ٦٩٨هـ/ ١٢٩٨م وعمره خمس عشرة سنة واستمر إلى شهر رمضان من سنة ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م وخلع منها ثم عاد إليها للمرة الثالثة في مستهل شوال من عام ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م واستمر فيها إلى أن توفي يوم الأربعاء العشرين من شهر ذي الحجة من سنة ٧٤١هـ/ ١٣٤١م. (المقريزي، المقفي الكبير، ج ٧، ص ١٦٢، تحقيق محمد العلاوي، ط الأولى دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩١م؛ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ٤، ص ١٦١، تحقيق محمد سيد جاد ط الثانية، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م).

١٣ - القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨؛ المقريزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

١٤ - الخاص: هو خاص السلطان المملوكي ولديوانه ناظر مسؤول عن المتابعة والإشراف، وجميع مهامه خاصة بإدارة أموال السلطان المملوكي والإشراف على جهات الأموال التابعة للديوان وللمتجر السلطاني ويتبعه موظفون خاصون. ويشير المقريزي إلى أنه كان لها ذكر في عهد الفاطميين ولكن علا شأنها وارتفعت مكانة متوليها في عهد الناصر محمد بن قلاوون بعد إبطاله النيابة والوزارة وأصبح ناظر الخاص متحدثاً بخاص السلطان من أموال وأملاك ونحوها وأصبح الوزير وغيره من موظفي الإدارة المالية تحت رئاسته.

( القلقشندي، صبح ، ج ٤ ، ص ٣٠؛ المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣؛ ابن شاهين: غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (ت ٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م، زبدة كشف

الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص ١٠٧ ، تحقيق بولس رابيس ، مطبعة المثنى ، بغداد ، ١٨٩٣م).

١٥ - صبح ، ج ٤ ، ص ٢٨.

١٦ - السبكي : ، معيد النعم ومبيد النقم ، ص ٢٧ ، تحقيق محمد علي النجار وآخرون ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.

١٧ - القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٨ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، ج ٢ ، ص ١٢١-١٢٤.

١٨ - المقرئزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣-٢٢٤.

١٩ - الظاهر برقوق : السلطان الملك الظاهر سيف الدين برقوق بن أنص العثماني اليلبغاوي أبوسعيد ، أول سلاطين المماليك الجراكسة ، تسلطن يوم الأربعاء تاسع عشر رمضان ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م ، وهي سلطنته الأولى واستمر فيها ثمان سنوات وأشهر ، ثم الثانية عام ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م واستمر فيها إلى أن مات ليلة الجمعة الخامس عشر من شوال سنة ٨٠١هـ / ١٣٩٨م ، واستمر فيها ثمان سنوات وأشهر.

( أبوالمحسن : جمال الدين يوسف بن تغري بردي ، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، ج ٣ ، ص ٨٥ ، ٨٧ ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م ؛ السخاوي : محمد بن عبد الرحمن بن محمد ) ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، مج ٢ ، ج ٣ ، ص ١٠ ، ١٢ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ( ب-ت ) ؛ الشوكاني : محمد بن علي ( ت ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م ) ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، ١٦٤ ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ ).

٢٠ - الديوان المفرد : من استحداثات السلطان الظاهر برقوق كان له ذكر أيام الفاطميين ، كان مختصاً بتأمين نفقات المماليك السلطانية واحتياجاتهم من مرتبات وجامكيات وتجهيزات ، ويرأسه الأستاذ الكبير ، ويتبعه موظفون خاصون .

( القلقشندي ، صبح ، ج ٣ ، ص ٤٥٣ ؛ ابن شاهين ، زبدة كشف المماليك ، ص ١٠٧ ).

٢١ - الأستاذار : لفظ فارسي مركب أستاذ بمعنى مشرف أو مسؤول أو مربّي أو متولي ودار أي المنزل أو البيت ، والمعنى هنا مسؤول البيت أو مشرف البيت وكانت مسؤوليته في أمر

البيوت السلطانية وتأمين احتياجاتها والإشراف عليها، ومنذ عهد الظاهر برقوق علا شأن متوليها فأصبح إليه تدبير كثير من شؤون الدولة والتصرف فيها ؛ ويتولاها من أرباب السيوف، وفي التنظيم الإداري المملوكي هناك أكثر من وظيفة بهذا المسمى فهناك أستاذار الأملاك السلطانية ، وأستاذار الصحة ، وأستاذار المباشرة.

( القلقشندي، صبح، ج ٤، ص ٢٠، ج ٥، ص ٤٥٧؛ محمد قنديل البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٢٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م).

٢٢ - ج ٢، ص ٢٢٢.

٢٣ - ابن كثير: عماد الدين أبو العز إسماعيل بن عمر ( ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٣م )، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٦٤، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م؛ ابن حجر: رفع الإصر عن قضاة مصر، ج ٢، ص ٣٢٧؛ تحقيق حامد عبد المجيد وغيره، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٧م.

٢٤ - السلطان المظفر . سيف الدين قطز بن عبد الله المعزي تولى السلطنة بعد خلع المنصور علي ابن المعز أيبك من سلطنة الدولة أواخر سنة ٦٥٧هـ / ١٢٥٩م حتى قتله الظاهر بيبرس في السادس عشر من ذي القعدة سنة ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م.

( الكتبي: ابن شاكر محمد بن أحمد ( ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٣م )، فوات الوفيات، ج ٣، ص ٢٠١، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م؛ أبو المحاسن، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ج ٢، ص ٥٤٤، تحقيق فهم شلتوت، نشر مركز البحث العلمي وتحقيق التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

٢٥ - قاضي القضاة عبد الوهاب بن خلف بن محمود بن بدر تاج الدين أبو محمد العلاني الشافعي المعروف بابن بنت الأعز، نسبة إلى جده لأمه، ولد مستهل رجب سنة ٦٠٤هـ، ولي عددًا من الوظائف الديوانية ثم عددًا من الوظائف العليا في الدولة؛ كالقضاء والوزارة ثم قضاء القضاة، كان عالمًا دينًا رئيسًا، مات في سابع عشرين رجب سنة ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م.

( النويري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ( ت ٧٣٢هـ / ١٣٣٢م ) نهاية الأرب في فنون الأدب، ج ٣٠، ص ١٤٠، تحقيق محمد عبد الهادي شعيرة، الطبعة الأولى،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م؛ المقرئزي، السلوك، ج١، ص ٥٦١، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٤م؛ أبوالمحسن، النجوم، ج٧، ص ٢٢٢).

٢٦ - قضاء القضاة : وتعني رئيس القضاة أعلى الوظائف الدينية قدراً ورتبة أول من استحدثه في الدولة الإسلامية الخليفة العباسي هارون الرشيد، واستمر أعلى منصب قضائي في الدول الإسلامية، وفي العهد المملوكي زادت أهميته بأن أصبح لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضي قضاة ضمن التنظيم القضائي الذي قام به الظاهر بيبرس سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٥م. لمزيد من التفاصيل عن قضاء القضاة فضلاً انظر: عصام محمد شبارو، قاضي القضاة في الإسلام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٧ - السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون بن عبد الله الأقسقر الكامل الصالحي النجمي التركي الألفي أصبح سلطاناً بعد خلع العادل سلامش بن الظاهر بيبرس يوم الأحد الثاني والعشرين من رجب سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م واستمر حتى وافاه الأجل بعد مرض ألم به وذلك يوم السبت سادس ذي القعدة سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م.

(النوري، نهاية الأرب، ج٣١، ص ١٧٣ تحقيق الباز العريني، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م؛ العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ج ٢٧، ق ٦٤ نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨) معارف عامة؛ أبوالمحسن، المنهل الصافي ج ٣ (المخطوط) ق ٣٧، نسخة دار الكتب المصرية رقم (١١١٣) تاريخ).

٢٨ - عبدالرحمن بن عبدالوهاب بن خلف بن محمود بن بنت الأعز قاضي قضاة الشافعية بالديار المصرية، ولي عدداً من وظائف الدولة أهمها القضاء والوزارة، توفي كهلاً في سادس عشر جمادى الأولى سنة ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م، كان عالماً حكيماً ديناً.

(الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ٢٧٩؛ النوري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٢٩٩؛ المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨١٧). أبوالمحسن، المنهل (المخطوط) ج ٣، ق ١١ ب؛ النجوم، ج ٨، ص ٨٢.

٢٩ - المسالمة أو المسلمة ومفرده مسلماني والأسالمة ومفرده أسلمي، لفظ أطلق على كل من دخل في الإسلام حديثاً من النصارى وغيرهم من أبناء الديانات الأخرى بالبلاد

- الإسلامية. (محمد مصطفى زيادة، حواشي كتاب السلوك ج ١، ص ٨٤٣ حاشية (١)).
- ٣٠ - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج ٢، ص ٢١٦، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ٣١ - شرف الدين أبو سعيد هبة الله بن صاعد الفائزي نسبة إلى الملك الفائز إبراهيم بن العادل أبي بكر بن أيوب أسلم، تنقل في وظائف الدولة حتى أصبح أول قبضي يلي الوزارة، أحدث كثيراً من المفاسد في الدولة، قبض عليه وصودرت أمواله وأملاكه، هلك سنة ٦٥٥هـ / ١٢٥٧م.
- (اليوناني: قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م؛ ذيل مرآة الزمان، ج ١، ص ٨٠، الطبعة الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م؛ العمري، مسالك الأبصار، ج ١٠، ق ٢٤٣ب، ٢٤٤؛ أبو المحاسن، المنهل الصافي، ج ١، ص ١٢، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م).
- ٣٢ - المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٣٧؛ أبو المحاسن، النجوم، ج ٦، ص ٣٧٦؛ العيني: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥٢م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ج ١ (حوادث سنة ٦٥٥هـ)، ص ١٦٣، تحقيق محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٣٣ - الوزير صاحب سعد الدين نصر الله القبضي المعروف بابن البقري تنقل في الخدمة حتى ولي الوزارة أكثر من مرة في عهد الظاهر برقوق. هلك مخنوقاً ليلة الاثنين رابع جمادى الآخرة سنة ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م.
- (ابن الفرات: ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧هـ / ١٤٠٥م) تاريخ الدول والملوك (تاريخ ابن الفرات) مج ٩ ج ٢، ص ٤٧٨، تحقيق قسطنطين زريق، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٢م؛ المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٨٧٢، ص ٨٨٥؛ تحقيق سعيد عاشور، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م؛ ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر، ج ١، ص ٥٤٣، تحقيق حسن حبشي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م).
- ٣٤ - ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٤٣.

- ٣٥ - المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٣٧؛ أبوالمحاسن، النجوم، ج ٧، ص ٥٨.
- ٣٦ - الوزير صاحب علم الدين عبد الله بن أحمد بن إبراهيم العلائي ابن زنبور، ولي العديد من وظائف الدولة وترقى بها. وولي استيفاء الصحبة ثم نظر الخاص وأضيف إليه نظر الجيش ثم أضيفت إليه الوزارة فكان أول من جمع الوظائف الثلاث، كان ضحية التنافس مع بعض الأمراء وانتهى أمره إلى المصادرة والعقوبة ثم النفي إلى قوص حتى مات بها في شهر ربيع الأول سنة ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م؛
- (المقرئزي، المقفي الكبير، ج ٤، ص ٤٢٦، تحقيق محمد اليعلاوي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٣٤٥؛ أبوالمحاسن، النجوم، ج ١٠، ص ٢٨٢).
- ٣٧ - السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون ولد سنة ٧٣٥هـ / ١٣٣٤م ولي السلطنة بعد أخيه المظفر حاجي في ربيع عشر رمضان سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م، وخلع منها أوائل رجب سنة ٧٥٢هـ / ١٣٥١م لكنه سرعان ما عاد إليها بعد خلع أخيه الصالح صالح أوائل شوال سنة ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م واستمر في سلطنته حتى قتل في جمادى الأولى سنة ٧٦٢هـ / ١٣٦١م.
- (ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ١٢٤، أبوالمحاسن، المنهل الصافي، ج ٥، ص ١٢٥ تحقيق نبيل عبدالعزيز، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م).
- ٣٨ - المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٦٠؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٣٤٥؛ أبوالمحاسن، النجوم، ج ١٠، ص ٢٩٩.
- ٣٩ - العمري، مسالك الأبصار، ج ١٠، ق ١٢٥١؛ الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ٢٧٣؛ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٢٧؛ السلوك، ج ٣، ص ٥٩، ص ١٤٧؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٦، ص ٦٠، ص ٧٢؛ العيني، عقد الجمان، ج ١، حوادث سنة ٦٥٩) ص ٢٨٨.
- ٤٠ - السلطان الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون ولد سنة ٦٦٠هـ / ١٢٦١م وتولى السلطنة بعد وفاة أبيه في شهر ذي القعدة سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م وقتل عنها يوم السبت ثالث عشر محرم سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م.
- (النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٢٥٩؛ الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ٤٠٦؛



أبو المحاسن ، المنهل الصافي، ج ٥، ص ٢٧٠).

٤١ - الوزير صاحب شمس الدين محمد بن عثمان بن أبي الرجاء التنوخي تنقل في وظائف الدولة حتى ولي الوزارة وعلا شأنه فيها حتى أصبح بيده أمر الدولة وتصريف شؤونها ، مات تحت العقوبة يوم السبت عاشر صفر سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م.

(النويري ، نهاية الأرب ، ج ٣١، ص ٢٧٠؛ ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، مج ٨، ص ١٧٤، ص ١٨٩، تحقيق قسطنطين زريق ، نجلاء عز الدين ، المطبعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٣٩م؛ المقرئ ، السلوك ، ج ١، ص ٧٩٦ ، ٧٩٨).

٤٢ - ابن إياس: أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ١، ص ٣٦٧، تحقيق محمد مصطفى ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٤٣ - الوزير شمس الدين إبراهيم بن عبد الله الأسلمي القبطي المعروف بكاتب أرلان تقلد العديد من وظائف الدولة حتى برع فيها وياشر الوزارة واشتهر بالكتابة والضبط مات في السادس عشر من شعبان سنة ٧٨٩هـ / ١٣٨٧م.

( المقرئ ، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، ج ١، ص ١٦٦، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م؛ ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ١، ص ٣٤؛ أبو المحاسن ، المنهل الصافي، ج ١، ص ٨٥).

٤٤ - ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ١، ص ٢٧٢.

٤٥ - صاحب الرئيس جمال الدين يوسف بن عبد الكريم بن بركة الجمال بن الكريمي بن السعدي كان جده كاتباً عند الأمير جكم فعرف بكاتب جكم ولد سنة تسع عشرة وثمانمائة برع في الكتابة والحساب وترقى في وظائف الدولة حتى أصبح وزيراً بعد تمنع وتركها بعد أربعة أشهر ثم ولي نظر الخاص حتى مماته في ثامن عشر ذي الحجة سنة ٨٦٢هـ / ١٤٥٧م.

(أبو المحاسن ، الدليل الشافي، ج ٢، ص ٤٠٨؛ السخاوي، الضوء اللامع ، مج ٥ ج ١٠، ص ٣٢٢).

٤٦ - السلطان الملك الأشرف أبو النصر برسباي بن عبد الله الدقماقي الظاهري الجركسي تسلطن يوم الأربعاء ثامن شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وثمانمائة بعد خلع

الملك الصالح محمد ابن الظاهر ططر توفي بعد مرض طويل يوم السبت ثالث عشر ذي الحجة سنة ٨٤١هـ / ١٤٣٧م.

٤٧ - (المقريزي، السلوك ج ٤، ص ١٠٦٥؛ أبو المحاسن، المنهل الصافي، ج ٣، ص ٢٥٥؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ٢، ج ٣، ص ٨).

المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٩٣٤، أبو المحاسن، النجوم، ج ١٥، ص ٥٤.

٤٨ - الوزير سعد الدين فرج بن ماجد بن المجد القبطي المصري خدم في عدة جهات وترقى في الوظائف حتى ولي الوزارة أكثر من مرة ثم الأستاذارية، كان من أعيان الكتاب والمباشرين مات في جمادى الآخرة سنة ٨٦٥هـ / ١٤٦٠م.

( السخاوي، الضوء اللامع، مج ٣ ج ٦، ص ١٦٩؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٣٧٢-٣٧٣).

٤٩ - السلطان الأشرف أبو النصر سيف الدين إينال العلاني الظاهري الناصري ولي السلطنة في سابع ربيع الأول سنة سبع وخمسين وثمانمائة واستمر فيها حتى وفاته يوم الخميس خامس عشر شهر جمادى الأولى سنة ٨٦٥هـ / ١٤٦٠م.

( أبو المحاسن، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج ٣، ص ٥٥٨، نشر جوليان بوبر، كاليفورنيا، ١٩٣٠م؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ١، ص ٢٠، ص ٣٢٨؛ السيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان، ص ٩٣، نشر فيليب حتى، نيويورك، ١٩٢٧م).

٥٠ - أبو المحاسن، النجوم، ج ١٦، ص ٨٦.

٥١ - المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٩٣٣.

٥٢ - المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٦٦٠، ص ١١٠٤، ص ١١٠٦، ص ١١١٣، ص ١١١٧، ص ١١١٩، ج ٤، ص ١٩، ص ٤٩٦؛ أبو المحاسن، النجوم، ج ١٥، ص ٥٤.

٥٣ - المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٤١١، ص ١١٠٤، ج ٤، ص ٥٣٩، ص ٩٣٢-٩٣٣، ص ٩٩٦؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٢٦٣؛ العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، ص ٣٢٢، تحقيق فهم شلتوت، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م).

٥٤ - لفظ خلعة مأخوذ من الخلع وهو نزع الثوب عن الجسم . وأخذت من قيام السلطان أو الحاكم بخلع رداءه أو عباءته مكافأة أو هدية أو نحو ذلك لشخص ما، ثم أصبحت عادة متبعة يقوم بها السلطان أو الحاكم في مناسبات معينة، ثم أصبحت حقاً مكتسباً لمن يتم اختيارهم من موظفي الدولة في منصب من المناصب، فتحولت من ثوب يرتديه الحاكم ويهبه لمن يقع عليه الاختيار إلى تجهيز وإعداد ملابس خاصة لهذا الغرض تختلف باختلاف الأشخاص ومراتبهم ومناصبهم ونحو ذلك .

لمزيد من التفاصيل عن ذلك فضلاً انظر : القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٢ ، ل ، أ ، ماير ، الملابس المملوكية ، ص ١٠١ ومابعداها ، ترجمة صالح الشيتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ م

٥٥ - ماير ، الملابس المملوكية ، ص ١٠١ .

٥٦ - ج ٤ ، ص ٥٦ .

٥٧ - المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٨٦ ، ص ٧١٧ ، ٧٢٨ ؛ ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .

٥٨ - المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٤١ ، ٤٥١ ، ج ٤ ، ص ٩٣٢-٩٣٣ .

٥٩ - التقليد : جمعه تقاليد يقال قلّدتَه أمر كذا إذا وليته إياه ، وهو مأخوذ من القلادة في العنق ، وهو مصطلح عرف في عصور مختلفة بمعنى التعمين .

( القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ١٠١ ) .

٦٠ - كاتب السر ، وظيفة اختصاصها قراءة الكتب الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها وأخذ خط السلطان عليها ، وكتابة التقاليد والمراسيم والتواقيع إضافة إلى مهام أخرى ، وكان رئيس ديوان الإنشاء يتولى هذا المنصب ، وهو أول من يدخل على السلطان وآخر من يخرج من عنده .

(القلقشندي ، صبح ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، ج ٤ ، ص ٢٩ ، محمد أحمد دهمان ، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص ١٢٧ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٦١ - فضلاً انظر الملحق رقم ( ١ ) ص ٨٠ .

٦٢ - القلقشندي : صبح ، ج ١١ ، ص ١٠٣ .

٦٣ - الخانقاه : لفظ فارسي أصله خونقاه وتعني الموضع الذي يأكل فيه الملك عرفت المجتمع الإسلامي سنة ٤٠٠هـ تقريباً ، وأصبحت مكاناً للصوفية يستخدمونه للسكن والعبادة ويصرف عليها من أموال الأوقاف ، وعادة ماتخص كل خانقاه بشيخ يتولى أمورها ، وأشخاص يقومون بترتيب أوضاعها وأصبح لكل خانقاة طائفة ذات خصوصيات واحدة .

(المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٤١٤).

وخانقاه سعيد السعداء نسبة إلى الأستاذار قنبر سعيد السعداء عتيق الخليفة المستنصر الفاطمي وقد بناها صلاح الدين الأيوبي - أول من بنى الخوانق في مصر - وجعلها لفقهاء الصوفية الواردين إلى مصر من مختلف الأنحاء وأوقفها عليهم وجعل عليهم شيخاً وأوقف عليهم نواح عدة للمصرف عليهم ، وكانت تعرف بـ ( ديرة الصوفية ) ونعت شيخها بـ ( شيخ الشيوخ ) .

(المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٤١٥).

٦٤ - المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٤٧٨.

٦٥ - النويري ، نهاية الأرب ، ج ٣١، ص ٢٧٠ ، ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، مج ٨ ، ص ١٧٤ ، ص ١٨٩ ؛ المقريزي ، المقفي الكبير ، ج ٦ ، ص ٢٠٦ .

٦٦ - المنصوري ، بيسرس بن عبد الله الدوادار : ( ت ٧٢٥هـ / ١٣٢٥م ) ، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، ج ٩ ، ق ١٤٥ ، مخطوط بجامعة القاهرة رقم (٢٤٠٢٨) .

٦٧ - السلوك ، ج ١ ، ص ٩٥٤ .

٦٨ - المقريزي ، السلوك ، ج ١ ، ص ٩٥٤ .

٦٩ - السلطان الملك الظاهر بيسرس بن عبد الله البندقداري الصالحي النجمي ركن الدين أبو الفتح أصله من القبحاق ولد سنة ٦٢٥هـ / ١٢٢٧م تسلطن في السابع عشر من ذي القعدة سنة ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م بعد قتل المظفر قطز واستمر في سلطنته حتى وفاته يوم الخميس الثامن والعشرين من المحرم سنة ٦٧٦هـ / ١٢٧٧م .

( الكتبي ، فوات الوفيات ، ج ١ ، ص ٢٣٥ ، النويري ، نهاية الأرب ، ج ٣٠ ) ( المحقق ) ، ص ٣٦٥ ؛ أبو المحاسن ، المنهل الصافي ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

٧٠ - الوزير صاحب بهاء الدين علي بن محمد بن سليم أبو الحسن بن حنّاء ، ولد بمصر سنة

٦٠٣هـ/ ١٢٠٦م استوزر للسلطان الظاهر بيبرس في ربيع الأول سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م  
كان ذا حزم وعزم ورأي وتدبير مات ليلة الجمعة ١ ذو الحجة سنة ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م.

(الكتبي، فوات الوفيات، ج٣، ص ٧٦؛ النويري، نهاية الأرب، ج٣٠، ص ٣٨٨؛ أبوالمحسن، الدليل الشافي، ج١، ص ٤٦٩).

٧١ - المقرئزي، السلوك، ج١، ص ٤٤٧؛ الخطط، ج٢، ص ٣٧٠.

٧٢ - المقرئزي، السلوك، ج٢، ص ٨٢٨.

٧٣ - الوزير الصاحب فخر الدين ماجد ويدعى عبد الله بن أمين الدين خصيب، ترقى في  
الخدمة الديوانية حتى ولي الوزارة، ولم تطل مدته فيها حيث قبض عليه عام ٧٦٢هـ/  
١٣٦٣م وعذب ونفي إلى الشام ثم إلى القدس ومات فيها بعد أربع سنوات.

(المقرئزي، السلوك، ج٣، ص ٥١، ص ٥٨-٥٩).

٧٤ - مباشري الدولة هم مباشر والدواوين وهم الموظفون الإداريون المسؤولون عن الأعمال  
التي تتصل بجهة من الجهات المالية، والإشراف على الموظفين العاملين فيها.

(سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٦٨، محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ  
التاريخية ص ١٣٤).

أما مباشرو الخاص فهم موظفو ديوان الخاص المسؤولون عن جهاته المالية ويعينهم  
ناظر الخاص. (البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٢٩٥).

٧٥ - مقدم الدولة: هو موظف يشرف على شؤون عمل الوزير وعلاقته بالدواوين المختلفة،  
فهو الذي يختص بمتعلقات الوزارة.

أما مقدم الخاص فهو الموظف الذي يبلغ مراسيم السلطان بتعيين كبار الكتاب الذين  
يتبعون السلطة التنفيذية. (القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص ٤٦٦).

٧٦ - المقرئزي، السلوك، ج٣، ص ٥٨؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ق١، ص ٥٣٤.

٧٧ - الأمير الأستاذ جمال الدين يوسف بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن قاسم أبو  
المحسن البيري الحلبي البجاسي، ولد سنة ٧٥٢هـ بالبيرة، كان فقيهاً أول حياته ثم  
بدأ خدمته الديوانية عند عدد من الأمراء ثم خدم في الدولة وولي عدداً من وظائفها  
الكبيرة وجمع الوزارة ونظر الخاص والكشف والإشارة فعظم أمره وطالت مدته، قتل  
تحت العقوبة يوم الثلاثاء حادي عشر جمادى الثانية سنة ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م.

(المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ١٢٩؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٢، ص ٤٤٥؛  
السخاوي، الضوء اللامع، مج ٥، ج ١٠، ص ٢٩٤).

٧٨ - السلطان الناصر فرج بن برقوق أبو السعادات، ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمائه تولى  
السلطنة بعد أبيه في شوال سنة إحدى وثمانمائه وعمره دون عشر سنين وقتل لفساد  
سيرته في صفر سنة ٨١٥هـ / ١٤١٢م..

(المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٢٢٣ وما بعدها، العيني، عقد الجمان (حوادث سنة  
٨١٥هـ)، ص ١٥٨-١٥٩، تحقيق عبد الرازق القرموط، الطبعة الأولى، مطبعة  
علاء، القاهرة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ٣، ج ٦،  
ص ١٦٨).

٧٩ - ناظر الخاص : هو المسؤول عن الأموال السلطانية جميعاً ويرأس ديوان الخاص  
السلطاني.

٨٠ - مشير الدولة من الوظائف المستحدثة في الدولة وصاحبها يلي وظيفة الإشارة وهو عادة  
من كبار أمراء الدولة ممن يحضرون مجلس المشورة، جعلها القلقشندي ثالث  
الوظائف المملوكية الكبرى لكنه لم يوضح طبيعتها أو مهمة صاحبها.

(القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٥٣؛ محمد مصطفى زيادة، حواشي  
كتاب السلوك، ج ٢، ص ٥٥١، حاشية (٢)، ص ٦٣٤، حاشية (٤)، ص ٨٩٠،  
حاشية (١).

٨١ - ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٢، ص ٤٤٦؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ٥، ج ١٠ ص  
٢٩٥).

٨٢ - الصاحب الرئيس الوزير بدر الدين الحسن بن نصر الله بن حسن بن محمد بن أحمد بن  
عبد الكريم بن عبد السلام الإدكوي الفوّي المصري من رؤساء الديار المصرية وممن  
تنقلوا في وظائفها. ولي عدة وظائف كبرى وجمع الوزارة ونظر الخاص ونظر الجيوش  
ثم ولي الأستاذية ثم عزل وأعيد كاتباً للسر، حتى عزل، كانت وفاته نهاية ربيع  
الأول سنة ٨٤٦هـ / ١٤٤٢م. أبو المحاسن، المنهل الصافي، ج ٥، ص ١٤١؛  
السخاوي، الضوء اللامع، مج ٢، ج ٤، ص ١٣٠).

٨٣ - الطبلخانة: بالهاء كلمة فارسية ومعناها فرقة الموسيقى السلطانية، وكانت العادة أن تدق  
نوبة مع كل ليلة بعد صلاة المغرب وهي طبول متعددة معها أبواق ومزامير تختلف

- أصواتها على إيقاع مخصوص. (القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٨، ص ١٣، محمد مصطفى زيادة حواشي كتاب السلوك، ج ١، ص ٦٧ حاشية (٢).
- ٨٤ - المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٤٦٨؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ١٧٥.
- ٨٥ - السلوك، ج ٣، ص ٤٨٦.
- ٨٦ - المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٣٢٦؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ١٧٠.
- ٨٧ - المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٨٦.

٨٨ - القلعة : هي قلعة الجبل - دار الحكومة زمن الأيوبيين والمماليك - على جبل المقطم وتشرف على القاهرة ونيلها، كان موضعها يعرف بقبة الهواء ثم صار موضعها مقبرة فيها عدة مساجد إلى أن أنشأها السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٥٧٢هـ/ ١١٧٦م، وصارت من بعده دار الملك بديار مصر حتى أوائل العصر الحديث.

لمزيد من التفاصيل عن قلعة الجبل فضلاً انظر:

- المقرئزي: الخطط، ج ٢، ص ٢٠١ وما بعدها.
- عبد الرحمن زكي: القاهرة تاريخها وآثارها، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- بول كازانوف: تاريخ ووصف قلعة الجبل، ترجمة أحمد دراج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ٨٩ - ابن الصيرفي: علي بن داود بن الخطيب الجوهري (ت ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج ١، ص ٣١٧، تحقيق حسن حبشي، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٩٠ - أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٤١٢؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٦١.

٩١ - المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٧٢٧.

٩٢ - المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٨٦.

٩٣ - المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣.

٩٤ - المرجع السابق، ص ٢٢٤.

- ٩٥ - ابن حجر ، إنباء ، ج ٣ ، ص ١٦٢ .
- ٩٦ - المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- ٩٧ - المرجع السابق .
- ٩٨ - جمعها مصادرات وهي الاستيلاء على أموال الغير بالقوة ، وقد اشتهر العصر المملوكي بهذه الظاهرة بشكل واضح نظراً للتنافس الشديد بين المماليك سلاطين وأمراء وموظفين بسبب تعارض مصالحهم ، وعادة ماتكون عندما يلي سلطان جديد فيكون ناقماً على عدد من الأمراء أو كبار رجال الدولة أو أصحاب المال فيها ، أو تكون عند حدوث المنازعات بين السلطان وكبار الأمراء .
- لمزيد من التفاصيل عن هذه الظاهرة فضلاً انظر حمود محمد النجدي ، الموارد المالية لمصر في عهد الدولة المملوكية الأولى ، ص ٢٣٣ ومابعد ، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ٩٩ - السلطان المنصور نور الدين علي بن المعز أيك التركماني تولى السلطنة بعد مقتل أبيه يوم الخميس السادس والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٥٥هـ / ١٢٥٧ م ، وعمره خمس عشرة سنة ووصيه ومدير مملكته نائبه المظفر قطز الذي خلعه عن السلطنة وتولاها يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ٦٥٧هـ / ١٢٥٩ م ..
- ( النويري ، نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ص ٤٥٩ تحقيق محمد ضياء الدين الرئيس ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ م ؛ المقرئزي ، السلوك ، ج ١ ، ص ٤١٧ ؛ أبو المحاسن ، الدليل الشافي ، ج ١ ، ص ٤٥١ ) .
- ١٠٠ - اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ، ج ١ ، ص ٤٩ ، أبو المحاسن ، النجوم ، ج ٧ ، ص ٤٢ .
- ١٠١ - الوزير صاحب ماجد بن عبد الرزاق بن غراب فخر الدين الإسكندري القبطي ولد بالإسكندرية وباشر في ديوانها ثم ولي نظرها ثم ولي الوزارة في ذي الحجة سنة ٨٠١هـ / ١٣٩٨ م ، ثم ولي معها نظر الخصاص إلى أن قبض عليه وصودر وعوقب وحبس حتى وفاته ليلة العاشر من ذي الحجة سنة ٨١١هـ / ١٤٠٨ م .
- ( المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج ٥ ، ص ١٥ ؛ أبو المحاسن ، الدليل الشافي ، ج ٢ ، ص ٥٦٩ ؛ الشوكاني ، الضوء اللامع ، مج ٣ ، ج ٦ ، ص ٢٣٤ ) .
- ١٠٢ - المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٩٧ ، ص ١١٠٣ ، ج ٤ ، ص ١٨ ، ص ٣٩ .



١٠٣ - على سبيل المثال فضلاً انظر:

(المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٧٨، ص ٤٦٧، ٧٢٤، ٧٨١، ٧٩١، ٨٥٢، ٩٢٨، ١١١٣، ج ٤، ص ٣٢٧، ٤٤١، ٤٩٦، ٩٣٢؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ١٧٧، ٣١٨، ج ٢، ص ٤٢، ٩٢، ١٧٣، ٣٥٥، ج ٣، ص ١٠، ٩٢، ١١٠، ١٧٥، ٢٦٩).

١٠٤ - الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣-٢٢٤.

١٠٥ - فضلاً أنظر ص (١) حاشية رقم (١)

١٠٦ - الأمير الوزير الإستاذار منجك بن عبد الله اليوسفي الناصري سيف الدين نائب الشام ونائب الديار المصرية، تنقل في العديد من وظائف الدولة حتى جمع عدة وظائف كبرى في يديه، مات يوم الخميس تسع وعشرين ذي الحجة سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م.  
(المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٢٤٧؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٥، ص ١٢٣٠؛ أبوالمحسن، الدليل الشافي، ج ٢، ص ٧٤٣).

١٠٧ - الأمير الوزير المشير الإستاذار فخر الدين عبد الغني بن الأمير الوزير الإستاذار تاج الدين عبد الرزاق بن أبي الفرج الأرمني الأصل ولد سنة ٧٨٤هـ، تنقل في عدة وظائف وولي الاستادارية غير مرة، توفي في القاهرة يوم الاثنين منتصف شوال سنة ٨٢١هـ / ١٤١٨م.

(المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٦٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ١٨٢؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ٢، ج ٤، ص ٢٤٨).

١٠٨ - المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٢، ٣١٧، السلوك، ج ٣، ص ٩٦٥، ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ١٨٣.

١٠٩ - النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ١٨؛ المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٧٠؛ العيني، عقد الجمان ج ١، (حوادث سنة ٦٥٩هـ)، ص ٢٨٨.

١١٠ - ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٥٨.

١١١ - المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٨٦، ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٢٧٢.

١١٢ - المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٣، ص ٥٩-٦٠، ص ١٤٠، ص ١١٠٢، ص ١١١٢، ص ١١١٩، ص ١١٢٣، ص ١١٤٩، ج ٤، ص ٤٦٨، ص ٥٦٥، ص ٩٣٢-٩٣٣.

- ١١٣ - المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ص ٩٠ .
- ١١٤ - المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١١٤٩ ، ج ٤ ، ص ٩٠ ، ص ٨٣٤ ، ص ٨٧١ ؛ العيني ، حوادث سنة (٨٣٥هـ) ص ٤٢٠ ، تحقيق عبد الرزاق القرموط ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- ١١٥ - النجوم ، ج ١٦ ، ص ٨٥ - ٨٦ .
- ١١٦ - النجوم ، ج ١٦ ، ص ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٩٢ ، لمزيد من التفصيل فضلاً انظر نفس الجزء ، ص ٣٤٠ ، ٣٤٢ .
- ١١٧ - الوزير شمس الدين محمد الببائي أحد معاملي اللحم كان أمياً لا يحسن القراءة ولا الكتابة ولي الوزارة مباشرة مات غريقاً وهو كهل يوم الأربعاء ثامن وعشرين ذي الحجة سنة ٨٦٩هـ / ١٤٦٤م .
- ( أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤٢ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ) .
- ١١٨ - المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ ؛ الخطط ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ج ٢ ، ص ٤١٩ ؛ ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ١٨٢ ؛ العيني ، عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٣٥هـ) ص ٤٢٠ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٥١ ، ج ١٤ ، ص ٣٥٢ ، ج ١٦ ، ص ٣٤٠ ؛ الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٤ ، ص ٣٣٧ ، ج ٣ ، ص ٢١١ ، ج ٥ ، ص ٨٩ .
- ١١٩ - على سبيل المثال فضلاً انظر : المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٦٠ ، ١٧١ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٨٠ ، ٩٧٠ ، ١١٠٤ ، ١١٢٣ ، ج ٤ ، ص ١٨ ، ٢٣٩ ، ٢٧٤ ، ٤٤١ ، ٦٤٤ ، ٩٩٦ ، ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ، ٣٣٣ ، ٤٧٠ ، ٥١١ ، ج ٣ ، ص ١٧٥ ، ٥١٦ ، ٥٤١ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١١ ، ص ٤١ ، ١٦٤ ، ٢٣٢ ، ج ١٢ ، ص ٨ ، ٦٦ ، ٨١ ، ٩٨ ، ١١٨ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، العيني ، عقد الجمان ، حوادث سنة (٨٢٤ - ٨٥٠هـ) ص ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٧٣ ، ٤٨٣ .
- ١٢٠ - يقول المقرئزي عن أصل استخدام هذا المصطلح :

« إن الوزير إسماعيل بن عباد كان يصحب مؤيد الدولة أبا منصور بويه بن ركن الدولة الحسن ابن بويه الديلمي صاحب بلاد الري ، وكان مؤيد الدولة شديد الميل له والمحبة له فسماه الصاحب ، ولا أعلم أحداً من وزراء خلفاء بني العباس ولا وزراء الخلفاء

الفاطميين قيل له الصاحب... والذي أعرف أن الوزير صفى الدين عبد الله بن شكر وزير العادل و الكامل من ملوك بني أيوب كان يقال له الصاحب وكذلك من بعد وزراء مصر إلى اليوم » .

(الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣).

١٢١ - العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١٠٦، تحقيق محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م؛ القلقشندي صبح الأعشى، ج ٧، ص ١٦٣؛ المقرئ، السلوك، ج ٣، ص ٧٤٤.

١٢٢ - العمري، التعريف، ص ١٠٦.

١٢٣ - المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٨٢٩.

١٢٤ - الأمير الوزير ناصر الدين محمد بن الأمير حسام الدين لاجين الصقري المنجكي الشهير بابن الحسام، ولد بالقاهرة وتولى عدة وظائف منها شد الدواوين ثم الوزارة ثم الاستاذية، مات بعد مرض طويل في ثاني عشر صفر سنة ٧٩٤هـ/ ١٣٩١م.

(المقرئ، السلوك، ج ٣، ص ٧٧٩؛ أبو المحاسن، النجوم، ج ١٢، ص ١٣٤؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٣٥٥).

١٢٥ - المقرئ، السلوك، ج ٣، ص ٧٦١، ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٣١٧.

١٢٦ - ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٢٤٦.

١٢٧ - الوزير الصاحب فخر الدين عمر بن عبد العزيز بن الحسين بن الحسن بن إبراهيم الخليلي الداري، ولد قبل سنة ٦٤٠هـ شارك في عدة وظائف حتى ولي الوزارة أكثر من مرة، مات يوم عيد الفطر سنة ٧١١هـ/ ١٣١١م. (المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ١١٣؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٢٤٥؛ أبو المحاسن، النجوم، ج ٩، ص ٢٢٠).

١٢٨ - ج ٦، ص ٣٨، ٣٩، ٥٠، ٦١، ٧٠، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٩؛ ج ٧ ص ٦، ٢٠، ٧٠؛ ج ١١، ص ٨٦.

١٢٩ - السلطان المعز أيك بن عبد الله التركماني الصالحي النجمي أصبح بعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب وصياً على ولده المعظم توران شاه ثم اختير سلطاناً على الدولة وبعد أول سلاطين المماليك في مصر تولى السلطنة يوم السبت آخر ربيع الأول سنة ٦٤٨هـ/

١٢٥٠م واستمر إلى أن قتلته زوجته شجر الدر يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٥٥هـ / ١٢٥٧م.

( ابن خلكان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر ( ت ٦٨١هـ / ١٢٨١م ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج ٣ ، ص ٤٩٦ ، تحقيق إحسان عباس ، الطبعة الأولى دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٢م ، اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ، ج ١ ، ص ٥٤ ؛ أبو المحاسن ، المنهل الصافي ، ج ١ ، ص ٥ ) .

١٣٠ - ابن أبيك : أبو بكر عبد الله بن أبيك الدوادار ( ت ٧٣٢هـ / ١٣٣٢م ) ، كنز الدرر وجامع الغرر ج ٨ ، ( الدرر الزكية في أخبار الدولة التركية ) ص ٣٠ ، تحقيق أولرخ هارمان ، الطبعة الأولى ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

١٣١ - قاضي القضاة بدر الدين يوسف بن الحسن بن علي بن الخضر السنجاري الشافعي أبي المحاسن ، ولد بأربل سنة ٥٧٨هـ ، وكان قاضياً لسنجار ثم قضاء بعلبك وأعمالها ثم قضاء مصر والوجه القبلي ثم القاهرة والوجه البحري ثم ولي الوزارة كان كثير المروءة حسن العشرة كانت وفاته يوم السبت الرابع عشر من رجب سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م .  
( النويري ، نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١٢٤ ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٤٦ ؛ ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٣٧٧ )

١٣٢ - النويري ، نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ص ٤٦١ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٣٧٧ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ص ٢١٧ .

١٣٣ - الوزير صاحب زين الدين يعقوب بن عبد الرفيع بن زيد بن مالك الأسدي الزيدي ولد سنة ست وثمانين وخمسمائة كان فاضلاً عالماً رئيساً ، مات ليلة الأربعاء رابع عشر ربيع الآخر سنة ٦٦٨هـ / ١٢٦٩م .

( النويري ، نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١٧٢ ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٥٧ ؛ أبو المحاسن ، الدليل الشافي ، ج ٢ ، ص ٧٩١ ) .

١٣٤ - النويري ، نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١٧٢ ؛ ابن أبيك ، الدرر الزكية ، ص ٢١ ؛ المقرئ ، السلوك ، ج ١ ، ص ٤١٧ .

١٣٥ - أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٠٣ .

١٣٦ - المقرئ ، السلوك ، ج ١ ، ص ٤٤٧ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ٧ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ ؛

السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢١٧.

١٣٧ - ابن حجر، رفع الإصر، ج ٢، ص ٣٧٩، ٣٨١.

١٣٨ - قاضي القضاة برهان الدين خضر بن الحسن بن علي الزرذاري السنجاري الشافعي ولي القضاء مبكراً في عهد الصالح نجم الدين الأيوبي، ثم ولي الوزارة وعزل عنها ثم قضاء القضاة في القاهرة والوجه البحري إلى أن توفي في تاسع صفر سنة ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م.

(النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٤٦، ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك، معج ٧، ص ١١٦، ص ١٥٢، أبو المحاسن، الدليل الشافي، ج ١، ص ٢٨٨).

١٣٩ - السلطان الملك السعيد بركه خان بن الظاهر بيبرس البندقداري، ولي السلطنة بعد وفاة والده يوم الخميس سابع عشرين المحرم سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م، تحت تدبير المنصور قلاوون حتى خلع من السلطنة لسوء علاقته بالأمراء وذلك في شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م.

(النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٦٩، ص ٣٩٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٩٠؛ ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك، معج ٧، ص ١٤٠).

١٤٠ - ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك، معج ٧، ص ١١٦، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٦٤٩؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٢١.

١٤١ - السلطان الملك العادل بدر الدين سلامش بن الظاهر بيبرس البندقداري ملك بعد خلع أخيه الملك السعيد في شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٨هـ. بتدبير المنصور سيف الدين قلاوون ثم خلع من السلطنة لصغر سنه بعد مائة يوم من سلطنته ونفى إلى إستانبول وبقي فيها إلى أن توفي سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م.

(النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٩٨، ٤٠٠؛ الذهبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، العبر في خبر من غير، ج ٣، ص ٣٣٢، تحقيق محمد السعيد زغلول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ؛ ابن دقماق: صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيمن (٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م)، الجواهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، ج ٢، ص ٩٠، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

١٤٢ - السبكي، طبقات الشافعية، ج ٨، ص ١٤٣؛ السيوطي حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٢١.

١٤٣ - السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون بن عبد الله الآقسنقر الكامل الصالح النجمي الألفي أصبح من أمراء الألو ف زمن الظاهر بيبرس ثم مدير السلطنة ونائبها زمن ابنه السعيد وسلامش أصبح سلطاناً بعد خلع العادل سلامش يوم الأحد الثاني والعشرين رجب سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م حتى وفاته يوم السبت سادس ذي القعدة سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م.

(الكتبي، فوات الوفيات، ج٣، ص ٢٠٣؛ النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص ١٧٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ٣١٧).

١٤٤ - الوزير صاحب فخر الدين أبو العباس إبراهيم بن لقمان بن أحمد بن محمد الشيباني الإسفردى المصرى، ولي الوزارة مرتين، كان ذا رأي وتدير كانت وفاته سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م.

(النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص ٢٧٩؛ ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك، مج ٨، ص ١٨٦؛ أبو المحاسن، النجوم، ج٨، ص ٥٠).

١٤٥ - النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥٠.

١٤٦ - الأمير النائب بدر الدين بيدرا بن عبد الله المنصورى، ولي نيابة السلطنة في عهد الأشرف خليل ابن قلاوون وتسلطن ليلة واحدة بعد مقتل الأشرف خليل حيث قتل من الغد في ثالث عشر المحرم سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م.

(النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص ٢٦٣؛ المقرئى، السلوك، ج١، ص ٧٩٣؛ أبو المحاسن، المنهل الصافى، ج٣، ص ٤٩٣).

١٤٧ - النويرى، نهاية الأرب، ج٣١، ص ١٥٣؛ المقرئى، السلوك، ج١، ص ٧٤١-٧٤٢.

١٤٨ - النويرى، نهاية الأرب، ج٣١، ص ١٥٥؛ ابن حجر، رفع الإصر، ج٢، ص ٣٢٧.

١٤٩ - المقرئى، السلوك، ج١، ص ٤١٦-٤١٧؛ أبو المحاسن، النجوم، ج٧، ص ٧٢-٧٣.

١٥٠ - السبكى، طبقات الشافعية، ج٨، ص ٢١٥، السيوطى، حسن المحاضرة، ج٢، ص ١٦٢-١٦٣.

١٥١ - يرد في المصادر التاريخية المملوكية الكثير من التفصيلات عن الأقباط ومشاركتهم في إدارة الدولة إلى جانب علاقتهم بالأمراء وموظفي الدولة المسلمين في أثناء تلك المشاركة.

لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر:

- النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، صفح ٤١٦،

- اليوسفي. موسى بن محمد بن يحيى (ت ٧٥٩هـ/١٣٥٨م) نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيط، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠٩ وما بعدها، ص ٩٥٢-٩٥٣، ج ٢، ص ٢١٦ وما بعدها، ص ٩٢١ وما بعدها.

١٥٢ - حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢١٦ ولمزيد من التفاصيل عن هذه المكوس أنواعها ومقاديرها فضلاً أنظر المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٠٤-١٠٥، ج ٢، ص ٢٣٧.

١٥٣ - النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ١٤٠؛ ابن أبيك، الدررة الزكية، ص ٢١، ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك، مج ٧، ص ٨٩.

١٥٤ - المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٥٥ - الوزير صاحب عبد الكريم بن هبة الله بن السيد كريم الدين أبو الفضائل وكيل السلطان ومدير الدولة وأول من ولي نظر الخاص في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، قبض عليه وعوقب وصودر ونفي وانتهى أمره إلى أسوان حيث شفق هناك في ربيع الأول سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤م.

(العمرى، مسالك الأبصار، ج ١٠، ص ٢٥١، الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ٣٧٣؛ ابن حبيب: الحسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م)، تذكرة النبى في أيام المنصور وبنه، ج ٢، ص ٩٠، ص ١٣٣، تحقيق محمد محمد أمين، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١٥).

١٥٦ - 'ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١ ق ١، ص ٤٢١.

١٥٧ - عبد الوهاب بن فضل الله الرئيس شرف الدين النشؤ، انتقل في خدمة عدد من الأمراء حتى أصبح في خدمة الناصر محمد الذي عينه مستوفياً ثم أصبح مستوفي الدولة ثم ناظراً لها بعد أن أسلم وتلقب بشرف الدين كان ظالماً صادر وقتل الكثير من الناس، كما كان سئى الأخلاق قبض عليه الناصر وصادر أمواله وعذبه حتى مات تحت العقوبة في نهار الأربعاء نهاية ربيع الأول سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م. (اليوسفي، نزهة

الناظر ، ص ١١٧ وما بعدها؛ الشجاعى : شمس الدين ( ت ٣٤٥هـ / ١٣٤٤م ) ، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحى وأولاده ، ص ٩١ ، تحقيق برباره شيفر ، نشر فرانز شتايتير ، فيسبادن ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ؛ المقرئى ، السلوك ج ٢ ، ص ٣٤٣ ، ص ٣٤٨ ؛ ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٣ ، ص ٤٣ ) .

١٥٨ - المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ص ٢٠٣-٢٠٤ ، نشر زترستين ، ليدن ، ١٩١٩م ؛ اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٥١ ، ١٧٧ ، ١٨١ ؛ المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٨٤ ، ص ٣٩٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٦٩ .

١٥٩ - المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥٠٠ ، ٥١٦ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، أبو المحاسن ، الدليل الشافى ، ج ٢ ، ص ٨٣٣ ) .

١٦٠ - الوزير الصاحب موفق الدين أبو الفرج عبد الوهاب الأسلمى القبطى المصرى تقلد العديد من وظائف الدولة الكبرى وولى فى وقت واحد عدداً منها فولى نظر الخاص ونظر الجيش ونظر الذخيرة ، واستيفاء الصحة ثم الوزارة ونظر الخاص ، قبض عليه وصودر وعوقب حتى مات يوم الاثنين حادى عشرين ربيع الآخر سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٣م .

( المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥٠٠ ، ٥١٦ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، أبو المحاسن ، الدليل الشافى ، ج ٢ ، ص ٨٣٣ )

١٦١ - السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٢٠ .

١٦٢ - ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، مج ٩ ، ص ٢ ، ص ٤٧٨ ؛ المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٧٢ ، ص ٨٨٥ ؛ ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٥٤٣ ..

١٦٣ - الوزير الصاحب كريم الدين عبد الكريم بن عبد الرزاق بن إبراهيم بن مكاس أبو الفضائل ولد بمصر وتنقل فى عدة وظائف حتى ولى الوزارة ، ثم أضيفت إليه نظارة الخاص ، مات يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م .

( ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ١٦٩ ؛ أبو المحاسن ، الدليل الشافى ، ج ١ ، ص ٤٢٥ ؛ السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ٣١٢ ) .

١٦٤ - أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٢٢-٢٣ ؛ والرمایات المقصود بها رمى البضائع على التجارى بأسعار محددة وعرفت فى العهد المملوكى بطرح البضائع أو نظام الطرح



والذي يقوم فيه مندوبو السلطان أو موظفو المتجر السلطاني ببيع السلع والبضائع على التجار وأصحاب الأموال بأسعار محددة ، وعلى التجار شراء ما يطرح عليهم من سلع وبضائع دون مساءلة أو مجادلة .

المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٠ .

١٦٥ - الضوء اللامع ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ٣١٢ .

١٦٦ - صاحب الوزير كريم الدين عبد الكريم بن عبد الرزاق بن عبد الله بن عبد الوهاب القبطي المصري المعروف بـ ( كاتب المناخ ) ولد في القاهرة ونشأ بها بدأ خدمته في دواوين الأمراء ثم خدم في الدولة فولّي نظر ديوان المفرد ، ثم الوزارة ثم الاستادارية ، ثم الوزارة مع كتابة السر ، مات مريضاً يوم الأحد حادي عشرين ربيع الآخر سنة ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م .

( أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٥٢٧ ؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ٣١٣ ) .

١٦٧ - السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ٣١٣ ، فضلاً انظر أيضاً ، أبو المحاسن ، الدليل الشافي ، ج ١ ، ص ٤١١ ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ .

١٦٨ - المقريزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٧-٨٨ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ٩ ، ص ٤٤-٤٥ .  
١٦٩ - الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

١٧٠ - الأمير الأستاذ أبو المعالي بلبغا السالمي الظاهري ولي عددًا من وظائف الدولة حتى ولي الأستاذارية والإشارة ثم الوزارة والإشارة ، عوقب وصودر ونفي أكثر من مرة حتى انتهى أمره بالخنق وهو بسجن الإسكندرية عصر يوم الجمعة السابع عشر من رمضان سنة ٨١١هـ / ١٤٠٨م .

( ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤١٧ ، أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٧١ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ٥ ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩ ) .

١٧١ - ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢٣ ، ص ١٨ ؛ الشوكاني ، البدر الطالع ، ج ١ ، ص ٣٢٤ .

١٧٢ - المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ .

١٧٣ - النجوم ، ج ٩ ، ص ١٣٨ ؛ فضلاً انظر أيضاً المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ .

١٧٤ - السلطان الملك الصالح صالح بن الناصر محمد بن قلاوون تسلطن بعد خلع أخيه الناصر حسن يوم الاثنين السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٧٥٢هـ / ١٣٥١م ، وخلع من السلطنة بأخيه الناصر حسن في سلطنته الثانية في شوال سنة ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م ومات بعد ست سنين في ذي الحجة سنة ٧٦٢هـ / ١٣٥٩م.

(ابن حبيب ، تذكرة النبیه ، ج ٣ ، ص ١٤٨ ، ١٧٥ ؛ المقریزی ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨٤٣ ؛ ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ٢٣٠٢).

١٧٥ - المقریزی ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨٨٠. فضلاً انظر أيضاً : المقفی الكبير ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ ومابعدها ؛ ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ٢٨٢.

١٧٦ - بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢١ ، ص ٥٤٦ ، فضلاً انظر أيضاً : أبو المحاسن ، الدلیل الشافی ، ج ١ ، ص ٤٢٠ ، ص ٥٦٩ ، ج ٢ ، ص ٨٠٤ ، ص ٨٣٣.

١٧٧ - الأمير الوزير علم الدين سنجر بن عبد الله الشجاعی المتصوري وزير الديار المصرية ومشد دواوينها ونائب السلطنة شارك في كثير من أحداث الدولة قتل في تنافسه ونزاعه مع أمراء المماليك في أواخر صفر سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م.

( التويري ، نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ٢٧٣ ؛ ابن أبيك ، الدرة الرکیة ، ص ٣٥٣ ؛ ابن حبيب ، تذكرة النبیه ، ج ١ ، ص ١٧٢).

١٧٨ - نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ١٧٥-١٧٦ ؛ فضلاً انظر أيضاً ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، مج ٨ ، ص ٩٦.

١٧٩ - التويري ، نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ٣٠٦ ، ص ٣٢٥ ؛ المقریزی ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨٩.

١٨٠ - السلوك ، ج ٢ ، ص ١٤.

١٨١ - أبو المحاسن ، الدلیل الشافی ، ج ٢ ، ص ٧٩٤.

١٨٢ - الدلیل الشافی ، ج ٢ ، ص ٧٩٧ ؛ فضلاً انظر أيضاً : المقریزی ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٨ ، ص ١١١ ، ص ١١٣-١١٤ ، ص ١٢٩ ؛ ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ ؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ٥ ، ج ١٠ ، ص ٢١٤.

١٨٣ - المقریزی ، درر العقود الفريدة ، ج ١ ، ص ١٦٦ ؛ ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ١ ،

- ص ٣٤، ج ٢، ص ٣٥٧، ج ٣، ص ٥٠، ص ٢٤٧، ج ٥، ص ١٧٤؛ أبو المحاسن ، الدليل الشافي، ج ٢، ص ٧٦٥؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ١، ج ١، ص ٣٣.
- ١٨٤ - ابن إياس، بدائع الزهور ، ج ١ ق ١، ص ٣٥٤.
- ١٨٥ - الشد ترادف كلمة تفتيش ويسمى متوليها الشاد مضافاً إليها جهة الاختصاص مثل شاد الدواوين ، وشاد الأوقاف ، وشاد الزكاة ، ومهمته الإشراف على الجهة وتحصيل إيراداتها المالية .
- ( القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤، ص ١٨٧-١٨٨؛ محمد البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، ص ١٩٣).
- ١٨٦ - النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٧٥؛ ابن أبيك ، الدرة الزكية ، ص ٣٥٣؛ أبو المحاسن ، النجوم، ج ٨، ص ٥١.
- ١٨٧ - النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٨٣؛ ابن أبيك ، الدرة الزكية ، ص ٣٣٩؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ق ١، ص ٣٦٥.
- ١٨٨ - أبو المحاسن ، النجوم، ج ٨، ص ٥١.
- ١٨٩ - السلطان حسام الدين بن عبد الله المنصوري - لاجين الصغير - جركسي الأصل أختير سلطاناً بعد مقتل الأشرف خليل بن قلاوون وذلك يوم الجمعة عاشر صفر سنة ٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م ، واستمر سلطاناً إلى أن قتل صباح الجمعة الحادي والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٦٩٨هـ/ ١٢٩٨م.
- (النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٧٧؛ العيني، عقد الجمان ، ج ٢٣ (المخطوط) ص ٣٠١، ٣٠٤؛ أبو المحاسن ، المنهل الصافي ج ٣ (المخطوط) ق ٦١ أ).
- ١٩٠ - الأمير الوزير شمس الدين سنقر بن عبد الله الأعسر المنصوري، ولي الأستادارية ثم الوزارة بعد عزل صاحب فخر الدين الخليلي في رجب سنة ٦٩٦هـ، واستمر فيها حتى قبض عليه السلطان الناصر محمد في ذي الحجة من السنة نفسها ثم أعيد إليها في رمضان سنة ٦٩٨هـ ثم عزل عنها ، قبض عليه وعوقب وصودر ، مات سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م.
- ( النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٢٥؛ ابن حبيب ، تذكرة النبیه ، ج ٢، ص ٢٤؛ ابن حجر، الدرر الكامنة ، ج ٢، ص ٢٣٣).

- ١٩١ - المقرئزى؁ السلوك؁ ج١؁ ص ٨٢٩-٨٣٠؁ ص ٩١٦؛ الخطط؁ ج٢؁ ص ٨٤.
- ١٩٢ - المقرئزى؁ السلوك؁ ج١؁ ص ٨٣٠.
- ١٩٣ - المقرئزى؁ السلوك؁ ج١؁ ص ٦١٨؛ ابن حجر؁ الدرر الكامنة؁ ج١؁ ص ٤٥١.
- ١٩٤ - المؤلف المجهول؁ تاريخ سلاطين الممالئك؁ ص ٩٧.
- ١٩٥ - العمرى؁ مسالك الأبصار ( ممالك مصر والشام واليمن والحجاز ) ص ٥٩؁ تحقيق أئمن فؤاد سئيد؁ المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقىة؁ القاهرة؁ ١٩٨٥م؛ القلقشندى؁ صبح الأعشى؁ ج٤؁ ص ٢٨؛ المقرئزى؁ الخطط؁ ج٢؁ ص ٢٠٥.
- ١٩٦ - أبوالمحاسن؁ النجوم؁ ج٨؁ ص ٤٨-٤٩؛ على إبراهم حسن؁ تاريخ الممالئك البحرىة؁ ص ٢٩٦؁ الطبعة الثالثة؁ مكتبة النهضة المصرىة؁ القاهرة؁ ١٩٦٧م.
- ١٩٧ - المقرئزى؁ الخطط؁ ج٢؁ ص ٣٢٠-٣٢١.
- ١٩٨ - الكئبى؁ فوات الوفاء؁ ج٢؁ ص ١٥٢؛ النورى؁ نهاية الأرب؁ ج٣٠؁ ص ١٨؛ المقرئزى؁ السلوك؁ ج١؁ ص ٤٤٧.
- ١٩٩ - المقرئزى؁ السلوك؁ ج١؁ ص ٧٦٠-٧٦١؛ المقفى الكبئر؁ ج٦؁ ص ٢٠٤-٢٠٦.
- ٢٠٠ - المقرئزى؁ الخطط؁ ج٢؁ ص ٦٠؛ ابن حجر؁ الدرر الكامنة؁ ج٢؁ ص ٣٤٥؛ أبو المحاسن؁ النجوم؁ ج١٠؁ ص ٢٩٩.
- ٢٠١ - المقرئزى؁ الخطط؁ ج٢؁ ص ٢٢٣. فضلاً أنظر ص (٩).
- ٢٠٢ - المقرئزى؁ السلوك؁ ج٢؁ ص ٢٧؁ ص ٤٧؁ ج٣؁ ص ٤٨٦؁ ص ٣٢٨؛ أبو المحاسن؁ النجوم؁ ج١١؁ ص ٢٠٩.
- ٢٠٣ - المقرئزى؁ الخطط؁ ج٢؁ ص ٢٢٣-٢٢٤؛ ابن شاهئن؁ زبدة كشف الممالئك؁ ص ٩٣؁ ٩٥.
- ٢٠٤ - زبدة كشف الممالئك؁ ص ٩٥.
- ٢٠٥ - المقرئزى؁ درر العقود الفرىدة؁ ج١؁ ص ١٦٦؛ ابن حجر؁ إنباء الغمر؁ ج١؁ ص ٣٣٨؛ أبو المحاسن؁ المنهل الصافى؁ ج١؁ ص ٥٧.
- ٢٠٦ - ابن حجر؁ إنباء الغمر؁ ج١؁ ص ٣٣٨؛ ابن الصئرفى؁ نزهة النفوس؁ ج١؁ ص ١٦٠.

- ٢٠٧ - المقريري، السلوك، ج ٣، ص ٥٦٩.
- ٢٠٨ - ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ١٦٠.
- ٢٠٩ - نزهة النفوس، ج ١، ص ١٦١.
- ٢١٠ - المقريري، السلوك، ج ٣، ص ٤٨٧.
- ٢١١ - الأهرء السلطانية : مخازن ومستودعات مخصصة لتخزين الغلال الخاصة بالسلطان ، ولافتح هذه الأهرء إلا عند الضرورة كأوقات الأزمات أو شح المحاصيل أو نحو ذلك
- ( ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ١٢٢).
- ٢١٢ - المقريري، السلوك، ج ٣، ص ٥٦٩؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٣٨؛ أبو المحاسن، النجوم، ج ١١، ص ٣١٢؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ١٦١.
- ٢١٣ - أبو المحاسن، المنهل الصافي، ج ١، ص ٥٧؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ١٦١.
- ٢١٤ - ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٣٨.
- ٢١٥ - نظر البيوت أي البيوت السلطانية وتدير شؤونها المالية واحتياجاتها المختلفة، من المطايخ والشراب خانة والحاشية والغلمان والعلوفات، ويتولى هذه الوظيفة عادة أحد أرباب القلم ويكون في مهامه تحت مسؤولية الأستاذار وإشرافه.
- ( القلقشندي، صبح، ج ٤، ص ٣٣؛ سعيد عاشور، العصر المالكي، ص ٤٨٠).
- ٢١٦ - استيفاء الدولة : من الوظائف الرئيسة في الدولة على متوليها إدارة أمور الدولة من الضبط والتحرير ومعرفة أصول الأموال ووجوه صرفها، وله التحدث فيما يتحدث فيه الوزير وناظر الدولة وضبط الأموال الديوانية وكتابة الحسابات .
- ( القلقشندي، صبح، ج ٤، ص ٢٩؛ ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١٠٣).
- ٢١٧ - استيفاء الصحبة: ومتوليها ( مستوفي الصحبة ) من الوظائف الجليلة لصاحبها التحدث بأمور الدولة، وكتابة مراسيم المتابعة والإشراف على جهات المالية المختلفة، وديوان هذه الوظيفة يعد أرفع دواوين الأموال في الدولة وإليه تعود كافة الدواوين ومستوفي الصحبة يشارك الوزير ويعاونه في الأمور العامة .

( القلقشندي، صبح، ج ٤، ص ٢٩، ج ٥، ص ٤٦٦؛ سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٧٠).

٢١٨ - المقرئزي، السلوك، ج ٨ ص ٧٢؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٤٠١. فضلاً  
انظر ص ٣٨)

٢١٩ - ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٣١٧-٣١٨.

٢٢٠ - السلوك، ج ٣، ص ٧٢٨.

٢٢١ - الوزير صاحب محمد بن رجب بن محمد بن كلفت ناصر الدين التركماني الأصل المصري المولد ولي عدة وظائف وتدرج فيها حتى ولي الوزارة عدة مرات أولها سنة ٧٧٧هـ وآخرها ٧٩٦هـ ووليها حتى مات يوم الجمعة سادس عشرين صفر سنة ٧٩٨هـ/١٣٩٥م.

( المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٨٥١، ص ٨٦٥؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٥٢٠؛ أبو المحاسن، الدليل الشافي، ج ٢، ص ٦٢١).

٢٢٢ - البطالين أي العاطلين عن أعمال الدولة ووظائفها لسبب من الأسباب.

( محمد مصطفى زيادة، حواشي كتاب السلوك، ج ١، ص ٩٦، حاشية رقم (٦)).

٢٢٣ - أبو المحاسن، النجوم، ج ١٢، ص ١٥٢.

٢٢٤ - نزهة النفوس، ج ٢، ص ١٧٨.

٢٢٥ - الوزير صاحب علم الدين يحيى بن عبد الله الشهير بأبي كم الأسلمي القبطي المصري ولي عدة وظائف وتدرج في المناصب حتى ولي الوزارة ثم نظر الخاص حتى عزل. مات ليلة الخميس ثاني عشرين رمضان سنة ٨٣٥هـ/١٤٣١م.

( المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٨٧٧؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ٤٨٩؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ٥، ج ١٠، ص ٢٣٠).

٢٢٦ - المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ١١١٧، ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ١٨٤.

٢٢٧ - المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ١١١٧، ص ١١١٩، ص ١١٢٣، ص ١١٤٠، ص ١١٤٩، ص ١١٥٠، ص ١١٦٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ٢٥٦-٢٥٧، ص ٢٩١-٢٩٢، ص ٢٩٧، ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ١٨٤، ص ٢٠٠؛

- أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ص ٣٢١ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .
- ٢٢٨ - المقرئزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٥٨ .
- ٢٢٩ - الضوء اللامع ، مج ٥ ، ج ١٠ ، ص ٢٩٥ .
- ٢٣٠ - الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .
- ٢٣١ - السلوك ، ج ٣ ، ص ١١٢٧ .
- ٢٣٢ - أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٥١ .
- ٢٣٣ - أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥١ ؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ١٦٤ .
- ٢٣٤ - آقبغا الجمالي كمشبغا علاء الدين الرومي ولي عدة وظائف حتى ولي الأستاذية والوزارة لم تطل مدته ، قتل في معركة مع عرب البحيرة في حادي عشرين ربيع الآخر سنة ٨٣٧هـ / ١٤٣٣م . ( المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٣٢ ؛ ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٢٢ ؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، ص ٣١٧ ) .
- ٢٣٥ - أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٤٦ .
- ٢٣٦ - الوزير صاحب إبراهيم بن عبد الغني بن إبراهيم أمين الدين ابن الهيصم القبطي الأسلمي ولي عدة وظائف حتى استقر في الوزارة ولم يلبث إلا شهراً ثم ولي غيرها وعاد إليها ثم استعفى منها فأعفي ثم أعيد إليها فاختفى إلى أن مرض حتى مات ليلة الجمعة مستهل ربيع الآخر سنة ٨٥٩هـ / ( السخاوي ، الضوء اللامع ، مج ١ ، ج ١ ، ص ٦٧ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ ) .
- ٢٣٧ - أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٥٠ .
- ٢٣٨ - النجوم ، ج ١٥ ، ص ٨٣ .
- ٢٣٩ - بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٨ .
- ٢٤٠ - السلطان الأشرف أبو النصر قانصوه بن عبد الله الجركسي المشهور بالغوري كان مولده في حدود الخمسين وثمانمائة وترقى في المناصب فولى عدة نيابات حتى أصبح سلطاناً يوم الاثنين مستهل شوال سنة ٩٠٦هـ وأقام سلطاناً مدة خمس عشرة سنة وتسعة أشهر وخمسة وعشرين يوماً قتل في معركة مرج دابق ضد العثمانيين بقيادة السلطان

سليم في الخامس والعشرين من رجب سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م. (ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢، ٥، ج ٥، ص ٧١، ٨٧، ١٠٢؛ ابن العماد: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٩م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٨، ص ١١٣، ١١٥، نشر دار الأفاق الجديدة، بيروت (ب-ت)؛ الشوكاني، البدر الطالع، ج ٢، ص ٥٥).

٢٤١ - ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٨.

٢٤٢ - على سبيل المثال فضلاً انظر:

المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٩١٣، ٩٣٢، ٩٣٤، ٩٣٨، ٩٦٦، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٩٦؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ٣٠٨، ٥١٦، ٥٣٧، ٥٤١؛ العيني، عقد الجمان، (تحقيق القرموط) ص ١٩٦، ٤٤٣، ٤٥٨، ٤٧٣، ٤٨٣؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ١، ج ١، ص ٦٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٨٤، ٨٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤١٢، ٤١٤، ٤٣٦، ج ٣، ص ٢٢، ٨٢، ٣٠٧.

٢٤٣ - المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٨٦٥؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١٢، ص ٥٢٠؛ أبو المحاسن الدليل الشافي، ج ٢، ص ٦٢١.

٢٤٤ - المقريزي، المقفى الكبير، ج ٥، ص ١٥؛ السخاوي، الضوء اللامع، مج ٣، ج ٦، ص ٢٣٤.

٢٤٥ - المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٦٣ وما بعدها؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٥٢٢-٥٢٣.

٢٤٦ - نهاية الأرب، ج ٣٠ (المخطوط) ص ٢٣-٢٤؛ فضلاً انظر المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٩٥٥، ج ٢، ص ٩، ص ١٤.

٢٤٧ - السلوك، ج ٢، ص ١٢٥.

٢٤٨ - الوزير صاحب أمين الدين عبد الله بن تاج الرئاسة ابن الغنام من مسالمة القبط ولي عدداً من وظائف الدولة حتى استقر في الوزارة ووليها ثلاث مرات ثم ولي عدداً من الوظائف إلى أن أقام في بيته بطلاً ثم أمسك وصودر وعوقب ومات خنقاً في جمادى الأولى سنة ٧٤١هـ/ ١٣٤١م. (المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ٥١٣، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٣٥٧؛ أبو المحاسن، النجوم، ج ٩، ص ٣٢٥).



- ٢٤٩ - المقرئزى . السلوك ، ج ١ ، ص ٧٩٨ وما بعدها ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ٨ ، ص ٥١ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٧٨ ، ص ٣٨٣ .
- ٢٥٠ - المقرئزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٨٥ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٢٤ .
- ٢٥١ - فضلاً أنظر ص (٦٨)
- ٢٥٢ - السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ .
- ٢٥٣ - النورى ، نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ٢٧٣ ؛ المقرئزى ، المقفى الكبير ، ج ٦ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .
- ٢٥٤ - النورى ، نهاية الأرب ، ج ٣٠ (المخطوط) ص ٢٤ ؛ المقرئزى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٩ ، ص ١٤ .
- ٢٥٥ - المقرئزى ، المقفى الكبير ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ ؛ ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ٢٩٩ .
- ٢٥٦ - أبو المحاسن ، الدليل الشافى ، ج ٢ ، ص ٥٦٩ ؛ السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٣ ، ج ٦ ، ص ٢٣٤ .
- ٢٥٧ - السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٦٥ .
- ٢٥٨ - نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٣٥ .
- ٢٥٩ - إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٥٢٠ .
- ٢٦٠ - النورى ، نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٥ .
- ٢٦١ - العمرى ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٣١ - ١٣٢ .
- ٢٦٢ - السبكى ، معيد النعم ومبيد النقم ، ص ٢٧ - ٢٨ .

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً - المصادر:

- ابن لباس : أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي ( ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م ).
- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ابن أبيك : أبو بكر عبد الله بن أبيك الدوادار ( ٧٣٢هـ / ١٣٣٢م ):
- ( كنز الدرر وجامع الغرر )
- الدرّة الزكية في أخبار الدولة التركية ، ج ٨ تحقيق أولرخ هارمان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- ابن تغري بردي: أبو المحاسن جمال الدين يوسف ( ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م ).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج ٣، (مخطوط)، دار الكتب المصرية رقم (١١١٣) تاريخ.
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، ج ١، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٥هـ / ١٩٦٥م .
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ج ٢، ج ٤، ج ٦ ، تحقيق محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ١٩٨٦م .
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ج ٣ ، ج ٥ ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ١٩٨٨م .
- الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق فهد شلتوت ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين ، الطبعة

الأولى ، عالم الكتب ، بيروت . ١٩٩٠ م.

ابن حبيب : الحسن بن عمر ( ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م ) :

- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ، تحقيق محمد أمين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ م.

ابن حجر العسقلاني : الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر ( ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م ) :

- إنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق ، حسن حبشي ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، الطبعة الثانية ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م.

- رفع الإصر عن قضاة مصر ، تحقيق حامد عبد المجيد وغيره ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ م

- ذيل الدرر الكامنة ، تحقيق عدنان درويش ، الطبعة الأولى ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ م.

ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد ( ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م ) :

- المقدمة ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٦ م.

ابن خلكان : أبو العباس أحمد بن إبراهيم ( ت ٦٨١ هـ / ١٢٨١ م ) :

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٢ م.

ابن دقماق : صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدير ( ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م ) :

- الجواهر الثمين في سير الملوك والسلاطين ، تحقيق ، محمد كمال الدين عز الدين ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

ابن شاهين : غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري ( ٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م ) .

- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق بولس راويس ، الطبعة الأولى ، مطبعة المثنى ، بغداد ، ١٨٩٣ م.

ابن الصيرفي : علي بن داود الجوهري ( ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م ) :

- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠م.
- إنشاء الهصر بأبناء العصر ، تحقيق حسن حبشي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠م.
- ابن طباطبا :** محمد بن علي ( ت بعد ٧٠١هـ / ١٣٠١م ):
- الفخري في الآداب السلطانية ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٣٨م.
- ابن العماد الحنبلي ( أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد )** (ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٩م):
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، نشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ( ب-ت).
- ابن الفرات:** ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن علي ( ت ٨٠٧هـ / ١٤٠٥م):
- تاريخ الدول والملوك ( تاريخ ابن الفرات ) مج ٧ ، مج ٩ ، تحقيق قسطنطين زريق ، المطبعة الأمريكية ، بيروت . ١٩٣٦ ، ١٩٤٢م . مج ٨ ، تحقيق قسطنطين زريق ، نجلاء عز الدين ، المطبعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٣٩م.
- ابن كثير :** عماد الدين أبو العز إسماعيل بن عمر ( ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٣م):
- البداية والنهاية ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م
- الذهبي:** شمس الدين محمد بن أحمد ( ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م):
- العبر في خبر من غبر ، تحقيق محمد السعيد زغللول ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ.
- السبكي:** تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ( ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م):
- طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق عبد الفتاح الحلو وغيره ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧١م.
- معيد النعم ومبيد النقم ، تحقيق محمد علي النجار وآخرون ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م
- السخاوي:** شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ( ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م):
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ( ب-ت).
- السيوطي:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ( ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م):

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م.
- نظم العقيان في أعيان الأعيان ، نشر فيليب حتى ، نيويورك ، ١٩٢٧ م.
- الشجاعى:** شمس الدين الشجاعى (ت ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م):
- تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحى وأولاده ، تحقيق بربارة شيفر ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م.
- الشوكانى:** محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م):
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ.
- العمرى:** شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٩م):
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، ج ١٠ ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٥٦٠) معارف عامة
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، ج ٢٧ ، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨) معارف عامة .
- مسالك الأمصار في ممالك الأمصار ( ممالك مصر والشام واليمن والحجاز) تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٥ م.
- التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
- العيني:** بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥٢م):
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ج ٢٣ ، ج ٢٤ ، ج ٢٥ ، مخطوط نسخة دار الكتب المصرية ، رقم ١٥٨٤ تاريخ.
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ج ١ ، ج ٢ (حوادث سنة ٦٤٨-٦٦٤هـ) ، (٦٦٥-٦٨٨هـ) ، تحقيق محمد محمد أمين ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م - ١٩٨٨م.
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، حوادث سنة (٨١٥-٨٢٣هـ) تحقيق عبد الرزاق

- القرموط، الطبعة الأولى ، مطبعة علاء، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ، حوادث سنة (٨٢٤-٨٥٠هـ) تحقيق عبد الرازق القرموط، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، تحقيق فهم شلتوت، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- القلقشندي:** أبو العباس أحمد بن علي ( ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م):
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩١٣م.
- الكتني:** محمد بن أحمد ( ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م):
- فوات الوفيات ، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣م.
- المقريزي:** تقي الدين أحمد بن علي ( ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م)
- السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١، ج ٢، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة دارالكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٤م، ١٩٤٢م. ج ٣، ج ٤، تحقيق سعيد عاشور مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م، ١٩٧٢م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ( الخطط المقريزية ) دار صادر ، بيروت ، عن طبعة بولاق، ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م.
- المقفي الكبير ، تحقيق محمد اليعلاوي، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين ، الطبعة الأولى، عالمالكتب، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- المنصوري:** بيبس الدوادار ( ت ٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م):
- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ج ٩، ق ١٤٥، مخطوط بجامعة القاهرة رقم (٢٤٠٢٨)
- التحفة الملوكية في الدولة التركية ، تحقيق عبد الحميد حمدان ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

### المؤلف المجهول:

- تاريخ سلاطين المماليك ، نشر زترستين ، ليدن ، ١٩١٩م.

النوري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢هـ / ١٣٣٢م):

- نهاية الأرب في فنون الأدب ج ٢٩، ج ٣٠، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٥٥٩) معارف عامة . ج ٢٩ تحقيق محمد ضياء الدين الرئيس، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م. ج ٣٠ تحقيق محمد عبد الهادي شعيرة، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م. ج ٣١ تحقيق الباز المريني، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م

اليوسفي: محمد بن موسى بن يحيى (ت ٧٥٩هـ / ١٣٥٨م):

- نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيظ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

اليونيني: قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م):

- ذيل مرآة الزمان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، حيدرآباد، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م.

## ثانياً : المراجع :

بول كزانوفا:

- تاريخ ووصف قلعة الجبل، ترجمة أحمد دراج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

حمود بن محمد النجدي:

- الموارد المالية لمصر في عهد الدولة المملوكية الأولى ، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

سعيد عبد الفتاح عاشور:

- العصر المماليكي في مصر والشام ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦م.

عبد الرحمن زكي:

- القاهرة ، تاريخها وآثارها ، الدار المصرية للتأليف ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

عصام محمد شبارو:

- قاضي القضاة في الإسلام ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢م

علي إبراهيم حسن :

- تاريخ المماليك البحرية ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧م.

- مصر في العصور الوسطى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٣م.

ماير ، ل.، أ:

- الملابس المملوكية ، ترجمة صالح الشيتي ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢م

محمد أحمد دهمان:

- معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

محمد قنديل البقلي:

- التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

محمد مصطفى زيادة :

- حواشي كتاب السلوك للمقريزي.